

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة



### الجلسة العامة

الخميس، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

الساعة ١٥:٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالى اسماعيل ..... (ماليزيا)

يؤيد بلدي البيان الذى أدى به رئيس وزراء هولندا باسم الاتحاد الأوروبي يوم الاثنين الماضى.

ونحن لا نزال نتوقع من هذه الدورة للجمعية العامة أن تخرج بالتزامات ملموسة، لا سيما في ميدان تغيير المناخ. وتشترك الجمهورية التشيكية في المبادرات الثلاث التي عرضها الاتحاد الأوروبي وهي المبادرات المعنية بالكافاءة الإيكولوجية، والمياه العالمية والطاقة المستدامة من أجل المستقبل.

وعلاوة على ذلك، نظرا لتجربتنا القاسية في مجال تدهور الغابات، فإننا نكرس جهودا جبارة لإصلاح غاباتنا. ولهذا السبب تؤيد الجمهورية التشيكية إنشاء لجنة تعاوض حكومية دولية بغية وضع اتفاقية عالمية قوية بشأن الغابات.

وإلى حد ما، يمكننا أيضاً المساهمة في المناقشة الهامة للغاية بشأن قضية تمويل التنمية المستدامة. إن الجمهورية التشيكية، وبصفتها عضواً جديداً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبصفتها بلداً مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، تود أن تغير مركزها تدريجياً من بلد متلق للعون إلى بلد مانح، فضلاً عن الشروع في برنامجها الخاص لمساعدة التقنية. ونحن مستعدون

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سليم تركي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جيري سكاليفي، نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة في الجمهورية التشيكية.

اصطحب السيد جيري سكاليفي، نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة في الجمهورية التشيكية، إلى المنصة.

السيد سكاليفي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لي عظيم الشرف أن أخطب الجمعية العامة اليوم بوصفني رئيس الوفد التشكي إلى الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستتصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومنذ إنشاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة في عام ١٩٩٢ شاركت الجمهورية التشيكية في أعمالها. ونحن نعتبر اللجنة أهم منتدى عالمي من أجل التنمية المستدامة. وقد شاركت الجمهورية التشيكية في رئاسة اللجنة في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٤، وسنجدد عضويتنا بها بدءاً من عام ١٩٩٨.

لمساعدة البلدان النامية في العديد من القضايا البيئية وقدرون على ذلك، ابتداءً من مخططات الإمداد بالمياه وحماية المياه العذبة وانتهاءً بالحراجة المستدامة ومكافحة التصحر.

وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الجمهورية التشيكية - بوصفها عضواً في مجلس إدارته - تؤيد تأييدها تماماً تعزيز دوره في التعامل مع القضايا البيئية العالمية، وفقاً لولايته. ويحدونا الأمل في أن يؤدي النقاش الدائر حالياً بشأن هيكل إدارة البرنامج وأولويات برامجه إلى نتيجة سريعة تمثل في إعادة الثقة فيه وتعزيز سلطة المنظمة. ونحن نشيد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لما قام به من بدءً للأعمال التحضيرية وتنسيقها لاتفاقيات البيئة الرئيسية، ونأمل أن نواصل هذا النشاط في المستقبل. وبلدي طرف نشط في معظم هذه الاتفاقيات، باستثناء اتفاقية مكافحة التصحر. وأعتقد جازماً أن هذا الاستثناء سيتغير في المستقبل القريب.

وأود الآن تسلیط الضوء على بعض المجالات ذات الأولوية وال نقاط ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لوفدنا. إن الكلمة التنفيذ هي الكلمة الأهم اليوم، وسيتعين علينا الانتقال من مرحلة الخطابة الممحضة إلى العمل الملموس. ومن أجل التنفيذ نحن في حاجة إلى أدوات مكيفة جيداً وتدابير ومعايير صحيحة لقياس مدى التقدم المحرز حتى الآن.

ولهذا السبب نود القيام بدور نشط في وضع واختبار مجموعة ملائمة من المؤشرات التي ستمكننا من قياس التغيرات والتقدم المحرز في مسائل بيئية مختارة في ميدان التنمية المستدامة قياساً أكثر دقة وبطريقة مقارنة. وفي وقت لاحق من هذا العام ستستضيف الجمهورية التشيكية حلقتى عمل بشأن المؤشرات، بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وثمة نوعان من الصكوك قد يكونا الأهم من أجل تنفيذ التنمية المستدامة وهما الصكوك الاقتصادية والصكوك التي توسع لرفع درجة الوعي العام. ونحن ننشطون في المجالين على حد سواء، وبالإضافة إلى التقدم النظري بوسعنا أيضاً تقديم نتائج عملية قد تكون مجدية لبلدان ومناطق أخرى.

ولقد اعتمدت صكوك قانونية رئيسية، من حيث التشريع، لتزويد البلد بإطار قانوني مناسب كي يمضي قدما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الجوائب البيئية للتنمية المستدامة. ونحن عاكفون حاليا على وضع قانون عام بشأن البيئة.

و على الصعيد المؤسسي، أنشأنا مجلسا وطنيا للتنمية المستدامة ملحاً بمكتب رئاسة الجمهورية، وهو يعمل على تعزيز وتنسيق التغير التدريجي في نوعية حياة المواطنين في بنما.

وقدمت بينما أول خطة وضعتها للمساواة، اسمها "خطة العمل: المرأة والتنمية"، ترمي إلى تنفيذ منهاج عمل بيجين. وبغية تحقيق هذا الغرض، أنشأنا وكالات وطنية، من قبيل المديرية الوطنية للمرأة والمجلس الوطني للمرأة.

وفيما يتعلق بالدور الذي يتعين أن تضطلع به البلديات في هذه الاستراتيجية، تعكف الحكومة الوطنية بقيادة رئيس الجمهورية، أرنستو بيريز بلاداريس، على وضع برنامج يسمى بلديات للقرن الحادي والعشرين. وهو يجمع بين مشاركة المجتمع المحلي والإدارة الذاتية في مشاريع التنمية الاجتماعية لأفقر البلديات في البلد.

وتتركز الجهود التي تبذلها حكومتي أيضا على العناية التي توليها للرعاية الصحية. فنهجها الحديث والعملي يؤدي إلى إحراز نجاحات أكيدة في خفض معدلات إصابة الأمهات ووفيات الرضيع ورفع معدلات العمر المتوقع للباناميين.

ويشدد وفد بلدي بصورة خاصة على القضاء على الفقر. ونحن نرى أن فقراء الأرض سيقررون مستقبل العالم. وهناك العديد من البلدان حالها أسوأ الآن مما كان عليه في عام ١٩٨٠. وهناك ملايين من البشر يواجهون المحن يوميا بسبب الفقر وسوء التغذية والأمراض وهي أمور تتضاعف سوءاً بفعل الجهل واليأس.

إن الفقر يولد تفاوتات غير مستدامة حول العالم نتيجة التوزيع غير المتكافئ للثروة. فالاستدامة تتطلب أن تصل منافع التنمية إلى جميع شعوب العالم وجميع قطاعات السكان في كل بلد.

وفي ميدان التنوع البيولوجي، نشطت الجهود الوطنية المبذولة من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وهذا يجري عن طريق الدعم

ونحن نقدر أن صياغة الوثيقة الختامية في مجال السلامة الكيميائية أقوى مما كانت في السابق، ويعتبر الوفد التشيكي مشكلة تزايد عدد المواد الكيميائية التي تدخل البيئة خطراً كبيراً يهدد الصحة والنظم الإيكولوجية. ونود كذلك الإعراب عن قلقنا بشأن المشكلة الناشئة المتعلقة بالمواد المخلة بعمل الغدد الصماء والتدفق الدائم للمواد الكيميائية التي بطل استعمالها إلى البلدان النامية، مما يهدد مستقبلنا المستدام.

وإذا التقينا بعد خمس سنوات، فإن اجتماعنا سيكون في الألفية المقبلة. ولم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن العشرين أن بدأ الناس يدركون تدريجياً أن فلسفة التنمية الاقتصادية غير المتوازنة والمؤلمة والتقدم التكنولوجي الذي يتوجه التهديدات التي تتعرض لها بيئتنا والعمل الحيوي لكوكبنا هي فلسفة تفسد نفسها بنفسها. ويبدو أن التدابير المكلفة والمؤلمة التي اتخذت في السابق تتجنب حدوث أسوأ، ولكن من الواضح أن ذلك ليس كافياً. فلنأمل في أن تعمل هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة على بعث النشاط في العالم على مساره نحو تحقيق التنمية المستدامة الحقة.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة في الجمهورية التشيκية على بيانه.

**اصطحب السيد جيري سكاليكي**، نائب رئيس الوزراء وزیر البيئة في الجمهورية التشيکية، من المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوسكار سيفي، نائب وزير رئاسة الجمهورية في بنما.

**اصطحب السيد أوسكار سيفي**، نائب وزير رئاسة الجمهورية في بنما، إلى المنصة.

**السيد سيفي** (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشارك وقد بينما بحماس في التهانئ الحارة والجدية التي قدمها المتكلمون السابقون إلى الرئيس من على هذا المنبر.

**إننا نتطلع إلى** الجهود التي تبذل من أجل تحويل التنمية المستدامة من "جدول أعمال" إلى "أعمال" بوصفها أولوية، وبينما اتخذت خطوات كبيرة في ذلك الاتجاه.

إن تجربتنا مع اتفاقية أمريكا الوسطى بشأن الغابات تدل على أهمية وفعالية ترتيب الأولويات والأعمال في هذا المجال على الصعيد العالمي. لذلك نؤيد استمرار عمل الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات الذي ينظر أيضاً في إمكانية التفاوض بشأن وضع صك دولي ملزم قادونا.

وتنضم بنا إلى منظمة التجارة العالمية وهي ملتزمة اقتناعاً كاملاً بضرورة ممارسة التجارة الحرة والمنظمة بروح من الأخوة والتضامن، وينبغي أن تكون سليمة بيئياً، وينبغي أن تكون بحق جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة، دون عوائق أو تمييز أو محاباة.

وفيما يتعلق بمستقبل مرفق البيئة العالمية، يرى وفد بلدي أنه في حاجة إلى موارد كافية ومستدامة وممكن التنبؤ بها. ونعتقد أيضاً أن عمل التنمية المستدامة يحتاج إلى دعم من سلطة عالمية، وأنه ينبغي تجنب التفكك التشريعي والمؤسسي. ويتبعنا تعزيز الوجود الإقليمي لهذه الهيئة كي يصير في الإمكان معالجة الأولويات الإقليمية.

إن الأنشطة التي تقوم بها بنا، بروءاً دينامية لمفهوم التنمية المستدامة الوارد في جدول أعمال القرن ٢١، تجري ضمن إطار عالمي ومحلي بغية أن تترك لآطفالنا وفتياتنا، كإرث لهم في الألفية المقبلة، بيئـة صحـية يـستطيعـونـ أنـ يـنـموـ فـيـهاـ بـكـاملـ إـمـكـانـيـاتـهـمـ،ـ وـأنـ يـسـهمـواـ عـلـىـ نـحـوـ فـعـالـ فـيـ تـطـوـيرـ الـبـشـرـيـةـ عـنـدـمـاـ يـحـيـنـ أـوـانـ قـيـامـهـ بـذـلـكـ.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإلإنجليزية): أشكر نائب وزير رئاسة الجمهورية في بينما على بيانه.

**اصطحب السيد أوسكار سيفي** نائب وزير رئاسة الجمهورية في بينما، من المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإلإنجليزية): والآن أعطي الكلمة لدولة السيد طارق عزيز، نائب رئيس وزراء العراق.

**اصطحب السيد طارق عزيز**، نائب رئيس وزراء العراق، إلى المنصة.

**السيد عزيز** (العراق): سيادة الرئيس، أحبيكم تحية طيبة وأعبر عن الأمل فينجاح هذه الدورة الاستثنائية في بلوغ أهدافها بما يستجيب لمبادئ ومقداد ميثاق

لتحديث النظام الوطني للمناطق محمية التي تشكل ٢٥ في المائة تقريباً من أراضي بلدي.

علاوة على ذلك، أنشأت الحكومة الوطنية مناطق للسكان الأصليين في كوتايلا، واميلا، وونان، ومادوغانادي ونغوبي بوغلي، كافلة بذلك حقوق الناس في أراضيهم واحترام ثقافات وقيم أجدادهم. ويبلغ إجمالي مساحة الأراضي التي تخضع للأنظمة المشتركة للسكان الأصليين والمناطق محمية ٤٠ في المائة من الأراضي الوطنية.

إن مسألة المياه العذبة مدرجة في جدول أعمالنا، وهي مرتبطة بمسؤولية بلدي في المستقبل عن إدارة قناة بينما وتشغيلها وحمايتها، وهي القناة التي تأتيها المياه العذبة من حوضها الهيدروغرافي الذي يقوم أيضاً بتزويد مياه الشرب لأكثر من ٥٠ في المائة من سكان البلد.

وتدور بينما أن تذكر في هذا المحفل، مثلما فعلنا في محافل أخرى، أننا اتخذنا التدابير المؤسسية والقانونية لتحمل هذه المسؤولية. علاوة على ذلك، نفتمن هذه الفرصة للتأكيد مجدداً للمجتمع الدولي على الدعوة التي وجهتها إليه حكومتنا الوطنية للمشاركة في المؤتمر العالمي المعنى بقناة بينما الذي سينعقد في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وبالنسبة لبلد بحري مثل بينما، فإن الموارد البحرية جزء هام من إمكانياتنا الإنمائية وبناءً عليه، نعكف على وضع برنامج لتقدير طوائف من الأنواع البحرية التجارية بغية كفالة استخدامها المستدام واتخاذ التدابير المناسبة لتنظيمها.

ويحدو وفد بلدي الأمل في إيلاء اهتمام خاص للتدابير الرامية إلى خفض انبعاثات الغاز التي تدمر الغلاف الجوي. وهذا الموضوع هو أحد المواضيع المركزية التي لم يحرز فيها تقدم يذكر على الصعيد العالمي. ويحدونا الأمل في أن يكون بوسع الدورة الثالثة للمؤتمر الذي سيعقد في كيوتو أن توفر نقطة انطلاق للأهداف الواقعية والمنصفة الممكن تحقيقها مما يمكن من خفض انبعاثات الغازات.

ولقد أيدت بينما في السنوات الخمس الماضية المبادرات الإقليمية، ونعمل الآن في إطار تلك المبادرات بروح من الأخوة لتخطي مرحلة المقتراحات والوصول إلى مرحلة الأعمال والنتائج. وتحالف التنمية المستدامة لأمريكا الوسطى هو أحد الأمثلة على ذلك.

وحرمان المواطنين من مصادر الطاقة مما اضطرهم الى قطع الأشجار واستخدامها للحصول على الطاقة. كما أدى قصف آبار النفط والمنشآت النفطية الأخرى وعدد كبير من المصانع الى تسرب وانبعاث كميات كبيرة من الملوثات الغازية والأدخنة والمواد الكيميائية وغيرها من المواد الملوثة للبيئة.

إن تقرير السيد مارتي اهتساري الذي أوفده الأمين العام الى العراق بعد توقيف العمليات العسكرية يصف هذه الأضرار الفادحة التي لحقت بالقطاع المدني في العراق والنتائج المأساوية التي ترتببت عليها.

لقد بذل العراق جهوداً جبارة من أجل إعادة بناء ما تم تدميره. فعلى سبيل المثال استطاع تأهيل محطات تصفية المياه بنسبة ٦٠ الى ٥٠ في المائة من طاقتها قبل الحرب. كما استطاع أن يعيد بناء محطات الكهرباء المدمرة والكثير من منشآت البنية الارتكانية المدنية التي دمرت.

غير أن استمرار الحصار القاسي والشامل يعيق إكمال التأهيل وتشغيل هذه الخدمات الأساسية على مستوى طبيعي وصيانتها، لعدم توفر قطع الغيار مما أدى الى شحنة وتردد ذرعة مياه الشرب وبلغت نسبة التلوث في مياه الشرب في بعض المحافظات ٥٠ في المائة.

وقد أكدت الدراسات والأبحاث العلمية بالدليل القاطع قيام الولايات المتحدة باستخدام اليورانيوم المنضب (depleted Uranium) في عملياتها العسكرية ضد العراق مما عرض مساحات واسعة من أراضي العراق الى تلوث إشعاعي مميت. فقد تم تسجيل عدد مهم من الحالات المرضية التي لم تكن مألوفة سابقاً، كالتشوهات الخلقية للأجنة وتشوهات العظام وحالات غير مفسرة لسقوط الشعر وأمراض جلدية غريبة أصيب بها أفراد كانوا قربين من المناطق التي تأثرت بهذا القصف، إضافة الى زيادة الإصابة بمرض سرطان الدم عند الأطفال.

كما قامت القوات الأمريكية، وبشكل غير مسوغ وغير علمي وبعد وقف إطلاق النار، بتفجير مستودعات الأسلحة مما أدى الى حصول تلوث كيميائي شمل مناطق مأهولة بالسكان في جنوب العراق.

إن هذا السلوك المتعمد، الذي استهدف إلحاق الدمار بالعراق، من قبل الولايات المتحدة عام ١٩٩١ وإصرارها على إبقاء الحصار الجائر أدياً الى تراجع خطير في أوضاع البيئة في العراق وإلى تدهور خطير في المستوى

الأمم المتحدة وينسجم مع المبادئ الأساسية التي وردت في إعلان ريو الذي أكد الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية.

يأتي عقد هذه الدورة الاستثنائية بعد مرور خمسة أعوام على مؤتمر الأرض في ريو. ومما يؤسف له أن هذه الفترة لم تشهد خطوات جوهرية في سبيل تحقيق الأهداف التي رسمتها القمة وخاصة في الدول النامية.

بل على العكس من ذلك يشهد العالم اليوم محاولات لتهميشه الدول النامية وعزلها بأساليب شتى كحرمانها من مواردها وعرقلة تطورها العلمي والتكنولوجي وحجب التقنيات الأنفعية عنها. كما أن بعض الدول المتقدمة لا تزال تمنع عن الإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها لتحفيز التنمية المستدامة في الدول الفقيرة وتعتمد الى المزيد من الإجراءات الاقتصادية القسرية وتستخدمها كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضدها.

إن العراق في مقدمة الدول لها إرث عريق في تأكيد الترابط الحضاري بين التنمية والعمل البيئي. والنصوص التي تنظم العلاقات البيئية في أول تشريعات مكتوبة في تاريخ الإنسانية في العصر البابلي دليل جلي على ذلك. وفي العصر الحديث وانسجاماً مع هذا التراث، حقق العراق، خلال عقدي السبعينات والثمانينات، إنجازات كبيرة جداً في رفع المستوى المعاشي للمواطنين، وتوفير البنية الارتكانية الخدمية والصناعية وتحسين الأوضاع الصحية ورفع مستوى التعليم. وكانت أوضاع البيئة في العراق تتتطور بشكل متزايد تشهد عليه تقارير الوكالات الدولية.

غير أن الأوضاع في بلادنا تغيرت في هذه المجالات نحو الأسوأ منذ بدء العدوان العسكري على العراق في عام ١٩٩١ ومع استمرار الحصار الجائر المفروض عليه منذ سبع سنوات.

إن العمليات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق في عام ١٩٩١ استهدفت في المقدمة - وإلى جانب أهداف مدنية كثيرة أخرى - تدمير البنية الارتكانية ذات الصلة المباشرة بالمستوى المعاishi والصحي للمواطنين وأوضاع البيئة من خلال قصف محطات الكهرباء وغيرها من المرافق الخدمية.

وقد أدى هذا القصف الى تعطيل خدمات تجهيز مياه الشرب والصرف الصحي ومحطات معالجة المياه المختلفة عن الأنشطة الأخرى ومحطات ضخ منظومات الري والبزل

**اصطحب السيد طارق عزيز نائب رئيس وزراء العراق من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من معايير السيد لييركا مينتاس هوداك، نائبة رئيس وزراء كرواتيا.

**اصطحبت السيد لييركا مينتاس هوداك، نائب رئيس وزراء كرواتيا، إلى المنصة.**

**السيدة مينتاس هوداك (كرواتيا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشاركة كرواتيا لأول مرة في مؤتمر للأمم المتحدة كانت في ريو دي جانيرو قبل خمس سنوات. وجاء ذلك المؤتمر في وقت كان بلدي يواجه فيه حرارة مفروضة عليه بسببها في معاناة هائلة واضطراب اقتصادي واجتماعي. وكانت الحرب أيضا سببا رئيسيا في الإضرار بالبيئة في كرواتيا. مع ذلك تمكنا في ذلك الوقت بمبادئنا ومعتقداتنا - كما نفعل اليوم - وانضمنا إلى جهود المجتمع الدولي لتحقيق هدفه المتمثل في المضي قدما نحو الاستدامة الدائمة لبيئتنا لصالح الأجيال القادمة.

ولئن كان مؤتمر ريو عاملا مساعدا لإنشاء شراكة بيئية عالمية للقرن القادم، فإن الاتجاهات السلبية في التلوث العالمي ظلت تتزايد. إن البشرية تقترب بسرعة من عتبة الاستدامة، ويجب علينا أن نتكيف معها بسرعة.

ونظرة كرواتيا فيما يتعلق بتقدم التنمية المستدامة هي نتاج عدة عوامل، بما في ذلك موقعها الجغرافي في أوروبا الوسطى والمتوسطية، واقتصادها الذي يمر بمرحلة انتقالية، ونهوضها من حرب عدوانية استلزمت إعماراً وتجدیداً اجتماعياً. وكل هذه المسائل بالنسبة لكرواتيا مرتبطة بأحجار الزاوية الثلاثة للتنمية المستدامة.

وفي أعقاب ريو مباشرة، أصدر البرلمان الكرواتي إعلاناً بشأن حماية البيئة. والالتزامات التي وردت في إعلاناً، شأنها شأن تلك التي وردت في وثائق ريو، تحتاج إلى تجديد مستمر إذا أريد لها أن تكون أكثر من مجرد بوادر حسن نية.

والوجهات المتنوعة لبيئة كرواتيا والمزيج المتميّز لجغرافيتها - من منطقة الدانوب إلى منطقة الكارست ذات الأحجار الجيرية والمجاري الجوفية ومن المرتفعات الجبلية إلى البحر الأبيض المتوسط - تشكل في وقت واحد تنوعاً مدهشاً وتحديات كبيرة. والكثير من الضغوط

المعاشي والصحي والتعليمي والتدبر واسع في الخدمات العامة. ففي مجال الصحة مثلاً، ارتفع معدل وفيات الرضع بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ من ٢٥ إلى ٩٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية. وخلال نفس الفترة ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر من ٤٥ إلى ١٢٧ حالة وفاة، لكل ١٠٠٠ ولادة حية. وقد وزع وفداً تقريراً مفصلاً عن النتائج التي ترتب على هذه الأوضاع شامل الإطلاع عليه ودراسته بعناية.

ولم يؤد اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء حتى الآن إلى تحسين ملموس في هذه الأوضاع، فالاتفاق لم يطبق في الواقع بسبب تعطيل عدد كبير من عقود الغذاء والدواء وال حاجات الإنسانية الأخرى من قبل الوفد الأميركي في لجنة المقاطعة، فضلاً عن الحقيقة الأكيدة بأن هذا الاتفاق حتى لو نفذ بصورة كاملة لن يؤدي إلى تحسين جدي في الأوضاع المعيشية والصحية للمواطنين، بسبب ضآلة المبالغ المتحققة منه وارتفاع نسبة الاستقطارات. أما المبالغ التي خصصت لأغراض ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بالبيئة كقطع المياه والصرف الصحي والكهرباء فلا تزيد على ٥ في المائة من المبلغ الكلي، وما زالت معظم العقود الخاصة بهذا القطاع معلقة.

وبرغم هذه الظروف القاسية التي فرضت على العراق منذ سبع سنوات لم تتوقف الجهود من أجل تحسين البيئة، كما لم تتوقف الجهود من أجل مواصلة التنمية. وقد تم في السنة الماضية تشريع قانون جديد لحماية البيئة وتحسينها وتنظيم العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية.

إن المجتمع الدولي مطالب بتحمل مسؤولياته المتمثلة في إزالة كل ما يعيق البرامج والجهود التي يبذلها العراق في مجال البيئة والتنمية، في إطار تطلعنا جميعاً إلى خلق أوضاع بيئية أفضل لنا وللأجيال القادمة، انسجاماً مع ما ورد في جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئه وإعلان ريو. وإن رفع الحصار الجائر هو الخطوة الأولى على هذا الطريق الصحيح، خاصة وأن العراق قد نفذ كل ما ترتب عليه من التزامات بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. هذا هو الطريق لتمكن العراق من استخدام موارده لتأمين متطلبات حماية البيئة وتحقيق التنمية، وتأمين المستوى المعاشي اللائق بشعبه، وإزالة الظلم الذي لحق به.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس وزراء العراق على بيانه.

المستدامة. وتأيد كرواتيا نقل جزء من مسؤولية التنفيذ إلى الأقاليم والبلديات والمدن. ويسعدني أن أعلن أن عدد المبادرات والإنجازات المحلية في مجال الحماية البيئية في كرواتيا في حالة تزايد. وكانت أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة في كرواتيا، وباللغة عدد ها ١٨٨ منظمة، قيمة، كما كان التعاون معها قيّما.

وفي المجال الاقتصادي تأسس مجلس الأعمال الكرواتي للتنمية المستدامة في عام ١٩٩٦، واجتذب معظم الأعمال التجارية الكرواتية الكبرى التي اتفقت على قبول ميثاق للأعمال التجارية بشأن التنمية المستدامة. وتأسس أيضاً مركز التكنولوجيات الأكثر نظافة، ومركز نقل التكنولوجيات، اللذان اجتذبا شركات ومنظمات رئيسية إلى هذا الميدان. وفي طور التكوين الآن المجلس الاجتماعي الاقتصادي، وهو هيئه جديدة ثلاثية التكوين تتشكل من ممثلين للحكومة وأرباب الأعمال والنقابات. وستيسر هذه الهيئة اتخاذ نهج توافقي متوازن حيال المسائل المتعلقة بالاقتصاد.

وبعد مضي خمس سنوات على ريو، تود كرواتيا أن تعيد تأكيد التزامها بالمبادئ التي أقرت هناك، وأن توضح أنها اتخذت تدابير سياسية داخلية لتنفيذ تلك المبادئ. ومن الواضح في ذات الوقت أن هذه العملية آخذة في التطور.

وتأيد كرواتيا المزيد من العمل الحازم بالتزام مبدأ "الملوث يدفع"، وذلك بإنشاء آلية فعالة لمواجهة مشكلات التلوث العابر للحدود وتنظيم طرق التغويض. وتقع مسؤولية خاصة على عاتق البلدان المتقدمة النمو، التي تتسبب فيما يقارب ٨٠ في المائة من التلوث على كوكبنا.

وتأيد كرواتيا أيضاً اتباع نهج عملي بـالاعتراف بالفوارق بين الدول ومميزاتها الفردية في مجال التنمية المستدامة، واعتماد التدابير المناسبة لمواجهتها.

ودرك كرواتيا وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن آثار السوق الحرة غير المقيدة ليست كلها إيجابية. ويصبح هذا بصفة خاصة في حالة البيئة. وفي هذا الصدد يتبعين على تلك البلدان أن تنشئ آليات التوازن المؤسسية الخاصة بها. وستكون الخبرة والتكنولوجيا المتوفرة في البلدان المتقدمة النمو ذات أهمية في هذه المهمة.

والأخطار التي تواجه بيئتنا لا تستطيع مواجهتها بمفردنا. ونتقاسم مسؤولية مشتركة مع جيراننا لضمان حماية ميراثنا البيئي المشترك. ونحن نتقاسم البحر الأدربياتيكي مع دول أخرى لها تأثير كبير على نوعيته. وغاباتنا، وأرضنا وببيئتنا الساحلية الجيرية معرضة للخطر، و ٨٥ في المائة من التلوث الذي تتأثر به يأتي من الخارج.

وقد ظلت كرواتيا شريكاً دائمًا في إنماء البرامج الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط وحوض الدانوب، وستظل مستعدة للمزيد من التعاون الإقليمي والدولي. وهذا النهج هو استجابة مباشرة للإدراك الأساسي لكون البنية لا توقف عند الحدود الوطنية وإنما تتجاوزها، لتجعل من مسؤولية كل الدول أن تستجيب وفق هذا المفهوم. وفي هذا السياق ترحب كرواتيا بعملية التقسيم الإقليمي المتزايدة لأنشطة الأمم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الأمر الذي يتتيح توجيه الاهتمام عن كثب إلى المشاكل المعينة لأقاليم بمفرداتها.

إن السعي نحو قدر أكبر من الكفاءة المؤسسية مهم، و يجب أن توأكب هذه العملية الكفاءة المطلوب تحقيقها في الميادين الاقتصادية والبيئية. ولذلك تؤيد كرواتيا المبادرات المشابهة لمبادرة مؤتمر مينسك لطلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا إعداد استعراضات دورية للتقدم الذي تحرزه بلدانها الأعضاء في تحقيق التنمية المستدامة. كما أتنا نشارك بنشاط في عملية "بيئة أوروبا".

ورغم أن تأثير كرواتيا على المشكلة كان ضئيلاً بالمعايير العالمية، فإنها اتخذت خطوات نشطة لحماية طبقة الأوزون. واضطاعت أيضًا بمسؤولية السعي نحو تخفيض ابعاث ثاني أوكسيد الكربون، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، هناك تشريع داخلي صارم يحظر استيراد منتجات النفايات الخطيرة إلى داخل كرواتيا. ونود أيضًا أن نؤكد على دور السياسات السليمة للطاقة في مكافحة خطر الاحتراق العالمي وأن نجد تأكيد التزامنا باستخدام مصادر الطاقة بطرق تحترم الجو، وصحة الإنسان، والبيئة كلها.

وخلال السنوات السبع الماضية أنشأت كرواتيا نظاماً قانونياً ومؤسسياً لتنفيذ التنمية المستدامة. ونحن نبشر عملية تنقيح تشريعنا على مستوى التطبيق والتنفيذ.

وكان في ريو قد تم التوصل إلى إدراك أمر هام - وهو أنه من أجل إهراز نجاح حقيقي لا بد أن تشارك تسع مجموعات رئيسية في المجتمع في جهود التنمية

وتزيد الحالة سوءاً بنقل التكنولوجيات البيئية غير السليمة وغير المواتية. ويعق على المجتمع الدولي، لا سيما البلدان الصناعية، واجب توفير أساليب حصول البلدان النامية على التكنولوجيات السليمة والدرارية العلمية التي تتفق معها بشروط مواتية.

ويعلن وفدي مشاركته في تأييد الآراء التي أعرب عنها رئيس مجموعة الـ ٧٧، الذي تكلم باسم تلك المجموعة والصين. وتعتقد كينيا أن مستقبل كوكبنا بين أيدينا، وتأمل في أن تحظى حصيلة هذه الدورة بالاهتمام الجدي الذي تستحقه. ونلاحظ أن قرارات المؤتمرات الدولية الماضية لم يوف بها على نحو كامل. وعلى سبيل المثال، انخفض مستوى تنفيذ هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٧٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدة الإنمائية الرسمية، حيث يقف الرقم الآن عند نسبة ٢٥٠ في المائة. وأدى ذلك إلى اشتداد حدة تدهور البيئة العالمية. ويأمل وفدي أن يقوم المجتمع الدولي، هذه المرة، بالوفاء بالالتزامات والاتفاقات والأهداف التي اتفق عليها في ريو.

وفي أفريقيا لا يزال التصرّح والجحاف يهدّدان أسباب عيش البشر والحيوانات والبيئة. ونحن نشهد خسائر فادحة في التنوع الاحيائي وتغيرات مذهلة في الظروف المناخية. وفي هذا الصدد، وقعت كينيا اتفاقيات التنمية المستدامة الثلاث وصادقت عليها، وهي الاتفاقيات المتعلقة بحفظ التنوع الاحيائي، وتغيير المناخ، ومكافحة التصرّح. وال الحاجة إلى أن ينفذ المجتمع الدولي الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقيات كبيرة لدرجة تفوق الوصف. ونحن على اقتناع بضرورة البت في جميع المسائل المتعلقة في الاتفاقيات والعمليات قبل أن ننظر في التفاوض بشأن آلية اتفاقيات جديدة.

إن الأهمية التي تحظى بها القضايا البيئية اتضحت في عام ١٩٧٢، عندما قام المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية في استكهولم، الذي شهد تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتضخّر كينيا لارتباطها بذلك المؤتمر ولأن المجتمع الدولي اختارها لاستضافة مقر البرنامج في نيروبي. إن العوامل والأهداف التي جعلت نيروبي موقع أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لخدمة احتياجات العالم البيئية لا تزال محفوظة بوجاهتها اليوم.

ونلاحظ أن البرنامج بحاجة إلى تجديد نشاطه وتعزيزه عن طريق تبسيط نظامه الإداري والمالي. إضافة

وأخيراً، اسمحوا لي بأن أؤكد للجمعية أن كرواتيا ستظل مخلصة في التزامها بالمسؤولية المشتركة لجميع الدول من أجل العمل نحو مستقبل مستدام لكوكبنا.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائبة رئيس وزراء كرواتيا على بيانها.

**اصحطبت السيدة ليبيركا مينتاس هوداك، نائبة رئيس وزراء كرواتيا، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرايل ستيفن كالونزو موسیوکا، عضو البرلمان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في كينيا.

**اصطحب الأونرايل ستيفن كالونزو موسیوکا، عضو البرلمان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في كينيا، إلى المنصة.**

**السيد موسیوکا** (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السفير غزالى على انتخابه رئيساً لهذه الدورة الاستثنائية.

منذ مؤتمر قمة الأرض في ريو شهد العالم تغيرات هائلة أثرت تأثيراً سلبياً على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأصبحت البيئة عرضة للتدهور على نحو متزايد نتيجة حالة لم يسبق لها مثيل من الصراعات والفقر والمرض والكوارث ضمن عوامل أخرى.

ووضع مؤتمر قمة ريو خطة عمل كان متوقعاً لها أن تضع البيئة في موقع الصدارة. وبعد خمسة أعوام اصطدم جدول أعمال القرن ٢١ بعقبات أعادت تنفيذه تنفيذاً فعالاً في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. ويمثل الفقر عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية الاقتصادية في بلداننا، فهو يهدّد استقرارها السياسي ويتسرب كذلك في تدهور البيئة.

وتمثل أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة عائقاً رئيسيّاً أمام انتهاج الأساليب الجيدة للإدارة البيئية. ونحن نعلم أن أعلى نصيب للفرد من استخدام الموارد وتوليد النفايات يحدث في البلدان المتقدمة النمو؛ وقد بدأت تبرز أنماط مماثلة في البلدان النامية. وإذا نقترب من القرن الحادي والعشرين، يتحتم علينا تغيير أنماطنا الإنتاجية والاستهلاكية.

فلنتأمل، أخيراً، ونحن نقترب من القرن المقبل، في الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا قبل خمس سنوات في ريو وفي توقيعنا ب شأنها. إننا بحاجة إلى إعادة النظر في نهجنا لاستخدام موارد كوكب الأرض المحدودة. وهذه مسؤولية تقع على عاتقنا جميعاً، علينا أن نعقد العزم سوياً على أن نترك من بعدها تركة سليمة للأجيال المقبلة.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الخارجية والتعاون الدولي في كينيا على بيانه.

**اصطحب الأونرابل ستيفن كالونزو موسىوكا**، عضو البرلمان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في كينيا، من المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أريان ستاروفا، وزير خارجية ألبانيا.

**اصطحب السيد أريان ستاروفا**، وزير خارجية ألبانيا، إلى المنصة.

**السيد ستاروفا** (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن انعقاد هذه الدورة الاستثنائية بعد مؤتمر قمة ريو بخمس سنوات يشير إلى الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لحماية البيئة، هذا التحدي الكبير الذي يواجهنا نحن والأجيال المقبلة. وإننا على اقتناع بأن هذه الدورة، بالإضافة إلى استعراض تنفيذ الالتزامات الموضوعة في جدول أعمال القرن ٢١، ستساعد على تعزيز النشاط البيئي الذي تقوم به الدول، والأمم المتحدة ومنظمتها كلها، والمنظمات الإقليمية. إن مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، ومؤتمرات الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، والمؤتمرات الإقليمية عززت التنسيق الدولي للجهود المبذولة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو.

ومنذ مؤتمر ريو، اعتمدت الحكومات خططاً وطنية للبيئة، وأدرجت الاهتمامات البيئية في استراتيجياتها الإنمائية. ويقوم البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، باستعراض برامجها ومشاريعها لجعلها أكثر توجهاً نحو البيئة.

إن المشاكل التي تتطلب القيام بعمل عاجل ما زالت قائمة. ونحن نشعر بقلق كبير إزاء ما يلي: النقص المتزايد للمياه النقية، وتغير المناخ، والتصحر. وتأكد هذه الدورة مجدداً، برأينا، وجود إرادة سياسية لدى الدول

إلى ذلك، يحتاج البرنامج إلى موارد مالية كافية وثابتة حتى يتسع له الأضطلاع بولايته. ومن ثم نرحب بمقرر مجلس إدارة البرنامج ١١٩ باه، بشأن إدارة البرنامج، وبإعلان نيروبي بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته، الذي أعاد تأكيد دور البرنامج وولايته بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي في ميدان البيئة.

وبوصفنا البلد المضيف لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بدأ القلق يساورنا من أن برنامجي للأمم المتحدة هذين ما زالا يعانيان من عدم كفاية التمويل وعدم كفاية استخدام قدراتهما رغم إمكاناتهما الهائلة. ومن الضروري التقيد بقرارات الجمعية العامة التي تقضي بأن تعقد الهيئات اجتماعاتها في مقارها.

ويساور كينيا القلق من المقترح الذي يطالب باستحداث منظمة بيئية عالمية جديدة. ونحن نرى أن هذا المقترح لا يتماشى مع الروح التي سادت في استكهولم. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعاني من عدم كفاية الاستخدام وشح الموارد. ومن ثم يصعب فهم الكيفية التي يتفق بها هذا المقترح مع عملية إعادة التنظيم الجاري في الأمم المتحدة، والرامية إلى تجنب الآزادواجية.

وتحت القيادة القدرة لضخامة الرئيس دانيا تورو يتيش أراب موبي، يتزايدوعي الكينيين بضرورة إدارة مواردهم الطبيعية بطريقة مستدامة، حيث أن البيئة تمثل أهم ما نملك. وبالتالي توضع سياساتنا البيئية تماشياً مع خطة العمل البيئية الوطنية الكينية، التي تتضمن إطاراً استراتيجياً واسعاً من أجل المحافظة على البيئة وإدارتها. ونحن مقتنعون بأن الوعي الجماهيري والتعليم البيئي سيعززان مشاركة الجمهور في الإدارة البيئية. وإذاً هذه الخلفية تقوم كينيا باتخاذ الخطوة الرئيسية المتمثلة في إدخال التعليم البيئي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من المنهاج المدرسي.

ومن ثم تنوي الحكومة إنشاء محمية لوادي الاخدود العظيم، حيث ستنسجم مهارات البشر مع أساليب استغلال الأرض. وبموازاة ذلك تعمل الحكومة على وضع شرائط للتصدي لانخفاض التنوع الاحيائى البحري بمحاذة الساحل وفي بحيرات المياه العذبة. وندع مناشدة المجتمع الدولي إتاحة الموارد اللازمة لموازنة جهودنا الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما نص عليها جدول أعمال القرن ٢١.

البيئة، ارتكازا على استراتيجية لحماية البيئة، وبدعم من البنك الدولي. وقترح الخطة التي بدأ تنفيذها عام ١٩٩٤ القيام بعمل ملموس، وهي توفر حلولاً فورية فضلاً عن إرشادات متعددة الأجل وبعيدة الأجل لمشاكل بيئية، في حين تحدد مهام محددة تقوم بها مؤسسات وأجهزة ذات توجّه بيئي في جميع أنحاء البلد. وهناك ما يزيد على ٤٠ منظمة غير حكومية ذات توجّه بيئي تعمل اليوم بنشاط في ألبانيا، على الرغم من افتقارنا الكامل للخبرة في الميدان. وتساعد أنشطة تلك المنظمات على زيادة الوعي العام بالمشاكل المتعلقة بالبيئة، ونلاحظ بإيجابية أن مستوى تعاونها مع مؤسسات ذات صلة تابعة للدولة يبقى مُرضياً.

وتلتقي المؤسسات الألبانية في جميع الجهود التي تبذلها من أجل حماية البيئة الدعم الكامل من منظومة الأمم المتحدة ومختلف الهيئات الأوروبية. وفي هذا السياق، أود أن أذوه مع الامتنان بالمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة لبيئة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية. إن المساعدة التي تقدمها هذه المنظمات والمؤسسات تقنية ومالية على حد سواء، ويحدوّنا الأمل في أن تبقي على إسهاماتها في المستقبل.

وعلى الرغم من الجهود المتتجددة ما زالت مشاكل خطيرة باقية مثل التصحر الذي يطال عشرات آلاف الهكتارات من مناطق الغابات نتيجة قطع الأشجار على نحو غير قانوني، وتآكل التربة، والتلوث الحضري بسبب قيام الشركات الخاصة والهيكل القديم لمصادر الطاقة بأنشطة لا تخضع للرقابة على نحو سليم. ومشكلة إعادة تأهيل نظام المياه الجاربة تبقى مشكلة ملحة. والتطور السريع لصناعة الإعمار لا يراعي الاعتبارات البيئية.

ولقد أضيفت إلى هذه المشاكل الآثار السلبية على البيئة نتيجة الأحداث التي جرت في ألبانيا في الأشهر الأخيرة. وإن الحالة الأمنية الراهنة في البلد تفسح مجالاً كبيراً لقيام عناصر غير مسؤولة بارتكاب أعمال جنائية، الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغابات وغيرها من المصادر الطبيعية. ويحدوّنا الأمل في أن تحظى هذه المشاكل بما تستحقه من اهتمام حالما تعود الحالة في ألبانيا إلى طبيعتها. وسيصوت الألبانيون يوم ٢٩ حزيران/يونيه لانتخاب حكومة جديدة. وستكون هذه الانتخابات حاسمة بالنسبة لمستقبل البلد؛ لذلك تبذل حكومة المصالحة الوطنية قصارى جهدها لتنظيم الانتخابات، في حين تتمتع من أجل تحقيق هذا الغرض بدعم قوي يوفر لها المجتمع الدولي، والأمم المتحدة وهيأكل أوروبية من

للتصدي بجدية لهذه المشاكل. ويتعين علينا أن نفعل الآن ما يلزم فنعتمد الصكوك القانونية المطلوبة.

ونؤيد زيادة تقوية دور منظومة الأمم المتحدة لتحفيز القيام بعمل دولي أكثر فعالية عن طريق مساعدة الدول في الجهود التي تبذلها من أجل معالجة المسائل البيئية ووضع التنمية على أساس بيئي أسلم. ونرى أيضاً أن النهج الإقليمي الذي تنتهجه الأمم المتحدة في أعمالها هو السبيل الصحيح للتصدي للشواغل البيئية. وفي هذا السياق، من الضروري أن تراعي البرامج المنفذة في إطار منظومة الأمم المتحدة الاحتياجات المحددة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بفترة انتقالية.

وحدثت في السنوات الأخيرة أحداث هامة في الإطارين المؤسسي والقانوني للأنشطة البيئية في ألبانيا تمثلت في اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية للبيئة في مجال التعليم والمشاركة العامة في التعاون الدولي. وأصبح مبدأ التنمية المستدامة بصورة متزايدة المبدأ الذي يوجه سياساتنا التي تسعى إلى حلول اقتصادية واجتماعية وبيئية سليمة.

وفي عام ١٩٩٢ أعادت الحكومة تشكيل اللجنة الوطنية لحماية البيئة، وزادت عدد موظفيها، في حين أنشأت للمرة الأولى ١٢ وكالة بيئية في المقاطعات. ونظمت أقسام منفصلة داخل عدة وزارات والحكومة المحلية بغية التوفيق بين السياسات الاقتصادية والاعتبارات البيئية. وافتتح في عام ١٩٩٥، لأول مرة، قسم للهندسة البيئية في جامعة تيرانا حيث يجري تدريب الاختصاصيين في هذا الميدان.

إن الإطار القانوني يتضمن فعلاً عدداً من القوانين والصكوك القانونية الأخرى لحماية البيئة. ومما يستحق الذكر بصفة خاصة قانون حماية البيئة، وقوانين تتعلق بالتنوع البيولوجي، وسياسة الغابات والتحريج، وحماية الحيوانات البرية، والصيد، وصيد الأسماك، والمياه، وقرار الحكومة المتعلقة بالنفايات الخطيرة. وألبانيا الآن طرف في عدة اتفاقيات تتعلق بالبيئة، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية حفظ التنوع الأحيائي.

إن تركيزنا على المستقبل سيتيح خطين رئисيين هما: أولاً، تعزيز القوانين السارية والاتفاقيات السالفة الذكر، وثانياً، توسيع نطاق الإطار القانوني لصكوك دولية أخرى ذات صلة والتقييد بها. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اعتمد مجلس الوزراء أول خطة عمل وطنية بشأن

وإيماناً منا بأهمية تنفيذ إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١، فقد عُنِيت دولة قطر بتدعم الأجهزة البيئية فيها وتطويرها وتوسيع اختصاصاتها وصلاحياتها للقيام بأداء الدور المنوط بها بكفاءة أكبر، كما تم تحديث اختصاصاتها وصلاحياتها لتطبيق التشريعات البيئية في الدولة آخذين في الاعتبار ما نصت عليه الاتفاques البيئية الدولية والإقليمية.

ومما يجدر ذكره في هذا الخصوص أن الدولة اعتمدت السلامة البيئية كأحد أهم معايير إقامة أي مشروع صناعي فيها، في نفس الوقت الذي قامت فيه بوضع استراتيجية خاصة بالنفايات الصناعية الخطيرة.

إن ما ننشده هو تحقيق تنمية مستدامة بطرق متوازنة، تأخذ في الاعتبار، بكل لا يتجزأ، الأبعاد البيئية جنباً إلى جنب مع نظيراتها الاقتصادية والاجتماعية، مع الاقرار بالفارق التنمية والقدرات المتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية مستندين في ذلك إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والمتابعة، مع التأكيد على حق الدول في النمو والتقدم وعدم التأثير سلباً على برامجها التنموية أو استقرارها الاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا المجال، فإننا نؤكد على أهمية مراعاة خصوصية الدول النامية التي سوف تتأثر بالظروف الناشئة عن الآثار الضارة لتغير المناخ، وتلك الدول التي سوف تتأثر من جراء تنفيذ تدابير تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، كما هو الحال مع الدول النامية التي يعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً على انتاج النفط وتجهيزه وتصديره، وهو الأمر الذي أقرته الاتفاقيات الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

كما نؤكد هنا على أهمية التعامل بشمولية مع جميع غازات الدفيئة دون اقتصار ذلك على غاز ثاني أكسيد الكربون، والنظر بعين الاعتبار إلى مصارف وغازات تلك الغازات، هذا في نفس الوقت الذي يجب فيه مراعاة أن لا يكون أي من التدابير والسياسات المتعلقة بالحد من انبعاث هذه الغازات تقبيداً متعيناً للتجارة الدولية، الأمر الذي يؤثر على النظام الاقتصادي المفتوح الذي نتطلع إليه كوسيلة فعالة لنمو اقتصادي مستدام.

إلى جانب ما تقدم، فإن هناك روافد عديدة يصب كل منها في عملية تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي ينبغي معه التعامل فوراً ودون إبطاء مع هذه الروافد.

قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.

وأود أن أذكر مجدداً تقدير حكومة المصالحة الوطنية والشعب الألباني للعمل الحاسم الذي تقوم به الأمم المتحدة استجابةً للحالة في البلد، بما في ذلك بصورة خاصة التحويل الصادر عن مجلس الأمن بإنشاء قوة حماية متعددة الجنسيات لألبانيا وتمديد ولايتها بموجب القرار ٤١١٤ (١٩٩٧).

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية في ألبانيا على بيانه.

**اصطحب السيد آريان ستاروفا، وزير الشؤون الخارجية في ألبانيا، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي بن سعيد الخيارين، وزير الشؤون البلدية والزراعة في دولة قطر.

**اصطحب السيد علي بن سعيد الخيارين، وزير الشؤون البلدية والزراعة في دولة قطر، إلى المنصة.**

**السيد الخيارين** (قطر): واجه مؤتمر ريو منذ خمس سنوات تحديات عديدة، واستطاع بجهد كبير أن يواجه هذه التحديات إيماناً منه بأن الحياة على كوكب الأرض تمر بمرحلة حرجة. غير أن التحديات التي تواجهنا اليوم هي فيحقيقة الأمر أخطر من تلك التي واجهتنا من قبل. ذلك أن المطلوب الآن هو العمل والتنفيذ وليس فقط إقرار المبادئ والتوصيات. المطلوب الآن هو ترجمة الأقوال والتوجهات إلى واقع حي ملموس ينقل العالم بكل كائناته الحية ومكوناته الطبيعية إلى مرحلة جديدة تسود فيها التنمية ويتقهقر فيها التخلف. وذلك بطبعية الحال لن يتم إلا إذا قامت كل الدول بالوفاء بما يفرضه عليها إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١.

وفي هذا المجال فإن دولة قطر قد التزمت بشكل كامل بالرؤية التي تحققت في ريو. فقامت منذ ذلك الوقت بالانضمام إلى اتفاقية نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود، واتفاقية فيينا لحماية طيقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال وتعديلاته. وكنا من أولى الدول التي وقّعت على اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي. كما انضممنا في مرحلة تالية إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

**السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية):** قال ماكندر أحد علماء السياسة: "العالم أشبه بكرة دنحاسية إذا ما قرعت في إحدى نقاطها فإنك ستشعر بالصدى في كافة أنحاء الكرة". وفي هذا الإطار يأتي تنظيم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لتضمنا جميعاً أمام مسؤولياتنا في الحفاظ على الحياة وعلى مستقبل الأجيال القادمة. وانطلاقاً من هذه المقوله اسمحوا لي أن أذكر بأن أطفالنا في الأرضي العربية المحتلة، بما فيها القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري وجنوب لبنان والبقاع الغربي، يخضعون للممارسات الإسرائيليـة الشرسة التي تمس حياة الإنسان وكرامته ونموه وبنته، وبالتالي آن الأوان لاصوات هؤلاء الأطفال ومعاناتهم أن تقرع أجراسها لتسمع الأمم المتحدة وكل بقعة في العالم هذه الأجراس ليتعرف العالم على مدى الأضرار الجسمية والمخارط الكبيرة التي تلحق بالمواطن العربي تحت الاحتلال الإسرائيليـي.

البيئة والأرض صنوان لا يفتر قان، فإذا ما قامت إحدى الدول بالاستيلاء على أراضي الغير بالقوة فماذا يتبقى للبيئة من دور؟ وإذا سُلّبت من الإنسان أرضه فماذا تعني له البيئة؟ وهذا ما ينطبق على إسرائيل التي مارست سياسات عدوانية وقامت بمصادرة الأراضي الفلسطينية وسلبها، وبمواصلة بناء المستوطنات في القدس والضفة والجولان، كما دمرت منازل المواطنين الفلسطينيين واقتلعتهم من أراضيهم، وأحرقت الغابات، وقطعت مياه الري واستولت على الموارد المائية واقتلت الأشجار واستخدمت الغازات السامة، وما زالت مستمرة بتغيير الخصائص البيئية والجغرافية والسكانية والتاريخية للأراضي العربية المحتلة، وتمارس إجراءات الحصار الاقتصادي على سكان هذه الأرضيـة.

إننا نواجه مصاعب كبيرة تقف عقبة في طريق جهودنا المبذولة لحماية البيئة وتنادي الأضرار والأخطر الناشئة عن تحربيها. وإن هذه العقبات نابعة، بالمرتبة الأولى، من مواصلة الاحتلال الإسرائيليـي للأراضي العربية وتعاظم القدرات العسكرية الإسرائيليـية، ولا سيما امتلاك إسرائيل مصانع إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية والكيمايكية والجرثومية، إضافة إلى صنعها مختلف أنواع الأسلحة التقليدية الأخرى، وكل هذه الأسلحة تستـخدم ضدنا، وتهـدد دائمـاً باستمرار التـوسيـع والاحتـلال وتوسيـع الاستـيطـان.

وما زالت إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمادـى ببرـنامج نووي عسكـريـ

ومن ذلك قيام الدول المتقدمة بمسؤولياتها التاريخية تجاه البيئة والتنمية وذلك بالوفاء بالتزاماتها المالية لأن خفض الفقر في العالم في مصلحة الجميع، وهو في مصلحة الغني قبل الفقير.

ومن ذلك خلق آلية قانونية موحدة لحماية البيئة، وتحويل ما نصـت عليه الاتفاقيـات البيئـية إلى تشـريعـات وطنـية، والمواءـمة بين الموارـد المـالية والإـجرـاءـات المـطلـوبة لـحمايةـ البيـئةـ.

ومن ذلك أيضاً نشر الوعي البيئي والتنمية إلى الحد من الاستخدام التـرـفيـيـ للمـوارـد الطـبـيعـيةـ، وتعـزيـزـ التعليمـ البيـئـيـ وادـخـالـهـ ضمنـ المـقـرـراتـ الـدـرـاسـيـةـ الـوطـنـيـةـ، إـضـافـةـ إلىـ العملـ علىـ توـسيـعـ نـطـاقـ مـشـارـكـةـ القـطـاعـ الخـاصـ فيـ مـخـلـفـ مـجاـلاتـ التـنـمـيـةـ.

بعد ثلاث سنوات سوف تسـقبل دولـ هذاـ الكـوكـبـ فـرقـناـ جـديـداـ، وـليـسـ منـ قـبـيلـ المـبالغـةـ القـولـ بـأنـ دولـ هذاـ الكـوكـبـ جـمـيعـهاـ الآـنـ فـيـ قـارـبـ وـاحـدـ، إـنـ طـفـاـ القـارـبـ نـجاـ الجـمـيعـ، وـإـنـ غـرـقـ القـارـبـ هـلـكـ الجـمـيعـ. لـ فـرقـ فيـ ذـلـكـ بـيـنـ دـوـلـ مـتـقـدـمـةـ دـوـلـ نـاميـةـ، وـلـاـ بـيـنـ دـوـلـ غـنـيـةـ دـوـلـ فـقـيرـةـ.

لـذـلـكـ، إـنـ دـوـلـ قـطـرـ، وـهـيـ تـتـطـلـعـ إـلـىـ مـسـتـقـلـ أـفـضلـ وـأـكـثـرـ اـشـراقـ، لـتـنـاشـدـ، مـنـ عـلـىـ هـذـاـ المـنـبـرـ، جـمـيعـ دـوـلـ الـعـالـمـ بـأـنـ تـسـعـيـ سـعـيـاـ حـشـيثـاـ وـجـادـاـ لـتـحـقـيقـ هـذـاـ مـسـتـقـلـ الـمـشـرقـ لـنـاـ وـلـلـأـجـيـالـ الـتـيـ سـوـفـ تـأـتـيـ مـنـ بـعـدـنـاـ، وـهـيـ فـيـ نـفـسـ الـوقـتـ مـعـ جـمـيعـ الـجـهـوـدـ الـمـخـلـصـةـ الـتـيـ عـبـرـ عـنـهـ السـادـةـ رـؤـسـاءـ دـوـلـ وـالـحـكـوـمـاتـ وـالـوـفـودـ فـيـ كـلـمـاتـهـمـ الـتـيـ أـقـوـهـاـ فـيـ هـذـهـ دـوـرـةـ الـاـسـتـثـانـائـيـةـ.

**الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):** أـشـكـرـ وزـيرـ الشـؤـونـ الـبـلـدـيـةـ وـالـزـرـاعـةـ فـيـ دـوـلـ قـطـرـ عـلـىـ بـيـانـهـ.

**اصطحبـ السيدـ عـلـيـ بـنـ سـعـيدـ الـخـيـارـيـنـ وزـيرـ الشـؤـونـ الـبـلـدـيـةـ وـالـزـرـاعـةـ فـيـ دـوـلـ قـطـرـ، مـنـ الـمـنـصـةـ.**

**الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):** تستـمع الجمعـيةـ الآـنـ إـلـىـ بـيـانـ سـعـادـةـ السـيـدـ مـيـخـاـئـيلـ وـهـبـةـ، رـئـيسـ وـفـدـ الجـمـهـورـيـةـ الـعـرـبـيـةـ السـوـرـيـةـ.

**اصطحبـ السـيـدـ مـيـخـاـئـيلـ وـهـبـةـ، رـئـيسـ وـفـدـ الجـمـهـورـيـةـ الـعـرـبـيـةـ السـوـرـيـةـ، إـلـىـ الـمـنـصـةـ.**

خامساً، المباشرة في إقامة قاعدة بيانات بيئية في وزارة البيئة لتكون نواة لبنك معلومات بيئي ودراسة إمكانية تأسيس وحدة إحصاء بيئي بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء.

سادساً، تم إعداد دراسة وطنية لتحديد المناطق المتضررة، وكذلك المعرضة للتضرر، وإدخال برامج جديدة لدراسة التحكم بالتلوث الصناعي ودراسة المناطق البيئية.

سابعاً، تم إنشاء محطات صرف صحي في دمشق والانتهاء من الدراسات التصميمية لمحطات المعالجة في جميع المحافظات السورية. وهناك خطة لإدارة الموارد المائية في سوريا ضمن نشاطات وزارة الري، ويجري التنسيق مع وزارة التربية لإدخال مادة علم البيئة في المناهج الدراسية.

ولكن هناك صعوبات تعترض تنفيذ مقررات جدول أعمال القرن ٢١ منها: أولاً، عدم وجود تقيين للمسائل البيئية غير أنها تعمل على وضع قانون بيئي وطني. ثانياً، عدم توفر تجهيزات مخبرية تسمح لوزارة البيئة بمراقبة وتحديد العوامل البيئية بشكل دقيق، وعدم توفر كوادر متدربة جيداً، وكذلك عدم توفر قدرات فنية كافية لمواجهة التحديات البيئية.

وفي ضوء ما تقدم تقوم سوريا بوضع سلم لأولويات العمل، وتحاول البحث عن مصادر لتمويل المشاريع البيئية المختلفة. وتعاون مع الجهات المختصة لوضع خطة وطنية لإدارة الموارد المائية واستخدامها الأمثل نظراً لندرتها وأهميتها البيئية. وتعاون مع الجهات المختصة في سوريا ومع مرفق البيئة العالمي لرفع القدرات الوطنية في مجال الطاقة وترشيد استخدامها ورفع الكفاءات في توزيعها واستخدامها.

وتولي سوريا أهمية بالغة للحفاظ على الغابات وتنميتها لأهميتها في الحفاظ على التوازن البيئي والموارد الطبيعية، وهي الرئبة التي تنفس من خلالها المدن، وتؤيد التوصية المرفوعة إلى لجنة التنمية المستدامة بشأن إقامة مجموعة حكومية للغابات.

وتؤيد سوريا الجهود الدولية الهادفة إلى القضاء على الفقر الذي يعتبر عاماً أساسياً وسبباً رئيسياً من أسباب تدهور البيئة والموارد الطبيعية. ومثلاًما توجد عقبات تقف في وجه التنمية المستدامة وطنياً، هناك عقبات لا تقل خطورة على الصعيد الدولي تمثل فيما يلي:

خارج النظام الدولي لمنع انتشار السلاح النووي، مع ما يحمله ذلك من تهديد خطير لأمن وسلامة وبيئة شعوب المنطقة حاضراً ومستقبلاً.

بالإضافة إلى ما تقدم أقدمت إسرائيل على دفن ٥٢ طناً من النفايات النووية والكيماوية الصناعية في الأراضي العربية المحتلة، مما ينطوي على خطر كارثة بيئية في الشرق الأوسط بكماله. وإناء هذا الأمر، وانطلاقاً من حق الإنسان في أن يعيش حياة كريمة يتمتع فيها بيئية صحية خالية من التلوث كحق إنساني مقدس، فإننا ندعو القادة المشاركين في هذا المنبر الدولي الاهتمام إلى ممارسة الضغوط على إسرائيل للأمانة عن القيام بمثل هذه الأعمال ووضع حد للأضرار الناجمة التي تؤثر على حياة وصحة السكان في الأراضي المحتلة.

انسجاماً مع التوجهات التي تضمنها جدول أعمال القرن ٢١ وأالية العمل الخاصة بتنفيذ هذه التوجهات، قامت الجمهورية العربية السورية، ونتيجة للاهتمام الكبير الذي يوليه السيد الرئيس حافظ الأسد لقضايا البيئة والتنمية، بالانضمام إلى الاتفاقيات التي صدرت عن قمة الأرض في عام ١٩٩٢، وبتنفيذ عدد من الأنشطة المنبثقة عنها رغم المصاعب المختلفة التي تعاني منها.

فأولاً، جرى في هذا الإطار مسح كامل للتنوع الحيوي لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي، واقتراح خطط العمل المستقبلية للحافظ على التنوع الحيوي في سوريا.

ثانياً، في مجال التغيرات المناخية والتأثير على الغلاف الجوي تم تغيير بعض الصناعات إلى صناعات تستخدم مواد لا تضر بطبقة الأوزون.

ثالثاً، تم الانتهاء من المرحلة الأولى الهادفة إلى إجراء مسح كامل للوضع البيئي الحالي وتحديد أولويات العمل البيئي لوضع الاستراتيجية الوطنية وخططة العمل البيئي وإقامة دورات تدريبية في مجالات البيئة بما يضمن تحقيق الاستدامة.

رابعاً، التنسيق بين مختلف الجهات المعنية في الدولة لإدخال الاعتبارات البيئية في خطط التنمية، وخاصة في الخطة الخمسية الثامنة التي يتم تحضيرها. كما يجري إدخال موضوع تقويم الآثار البيئية للنشاطات التنموية ووضع دراسات للآثار البيئية بما ينسجم مع السياسات البيئية في سوريا.

والخبرة التقنية العالمية وما يتصل بذلك من قدرات مؤسسية، وهي أحد العوامل الهامة في جدول أعمال القرن ٢١، إذ لا يمكن التحدث عن التنمية المستدامة والبيئة دون دراسة مشاكل البلدان النامية وما تتعرض له من فقر و عدم انصاف نتيجة معاناتها من شروط التجارة الدولية وتدفقات الموارد إليها.

وهناك أهمية كبيرة لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة بما ينسجم مع التوجهات لتحقيق التنمية المستدامة.

السلام العادل والشامل والتنمية وحماية البيئة هي مبادئ يكمل بعضها البعض ولا تتجزأ. وفي هذا الإطار نعتقد أن العدوان واحتلال أراضي الغير بالقوة من شأنهما أن يشلا الجهد لتحقيق تنمية مستدامة. وقد أكد قرار الجمعية العامة ١٩٠/٥١ على مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية، وإعادة التأكيد على الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني ومواطني الجولان السوري المحتل في مواردهم الطبيعية وسائر مواردهم الاقتصادية الأخرى، ويعتبر القرار أن أي انتهاء لذلك الحق غير قانوني، وأن العدوانسلح والاحتلال الأجنبي يدمرا البيئة والتنمية المستدامة، وذلك مما ينسجم مع الفقرة ٢٣ من إعلان ريو ولذلك ترتب على الدول المعنية أن تحترم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وقوانينها الدولية ذات الصلة ل توفير الحماية للبيئة.

دعونا نعمل معاً في رحلة من الأمل المتعدد، ونحن نطاً اعتاب القرن الحادي والعشرين، وبما يؤدي إلى بذوغ فجر عالم جديد يتحقق فيه السلام والأمن والاستقرار، وتحقيق فيه تطلعات وأمناني جميع أطفال العالم وصولاً إلى عالم مشرق. ونتمنى لهذا الاجتماع التاريخي النجاح في أعماله.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد الجمهورية العربية السورية على بيته.

**اصطحب السيد ميخائيل وهبة، رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أذكر الممثلين بأن البيانات تقتصر على ٧ دقائق؟

**أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد صادق سنایيف، رئيس وفد أوزبكستان.**

أولاً، وجود فرق عميق حولبقاء الأهداف التي تم الاتفاق حولها في قمة ريو قبل خمس سنوات دون إنجاز بحكم عدم إمكانية التخلص من تصنيف العالم إلى دول غنية وفقيرة، ودول شمال ودول جنوب. وهناك وعد ما زالت لم تترجم إلى أعمال.

ثانياً، ما زالت هناك عوامل كثيرة مؤثرة سلباً وهي عبء الديون، والفقر، والبطالة، وعدم التوازن الاقتصادي، وتهديدات للتنوع الحيوي، وتآكل التربة، واستنفاد الغابات.

ثالثاً، هناك شح وعزوف عن نقل التكنولوجيا المتطرفة إلى الدول النامية لتحسين الوضع البيئي لدى الأخيرة.

رابعاً، هناك فرق عميق حيال الآثار المدمرة التي تحملها النتائج الخطيرة والسامة والمشعة التي تحاول بعض الدول التخلص منها ودفنها في الدول النامية، وكأن شعوب هذه الدول محكوم عليها أن تذهب ضحية التقدم الصناعي.

ويحتاج كوكبنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى الإرادة السياسية الجريئة لتنفيذ التعهدات والالتزامات الدولية المثبتة في القرارات والمقررات الدولية المتخذة في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

ولا بد من توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا المتطرفة إلى الدول النامية وفق شروط ميسرة وتفضيلية إلى جانب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. ونؤكد ضرورة إيجاد آلية قانونية وعملية دولية لمكافحة نقل النتائج السامة، سواء كانت نووية أو غيرها، إلى الدول النامية وحماية الأرواح البشرية من الأمراض والموت.

وإذا كان العالم الصناعي المتقدم يرغب حقاً في المشاركة الفعلية في التحسين البيئي، فإن الفرصة متاحة أمامه لشحذ الإرادة السياسية من أجل تحقيق المساواة في حيارة المناطق الخضراء لا أن تقتصر هذه المناطق على الدول المتقدمة. وهناك حاجة ماسة إلى مبادرات بيئية أكثر جرأة في إطار الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال الحفاظ على الغابات.

ولكي تكون البلدان النامية شريكه فعلية وكاملة في عملية إنقاذ كوكبنا هذا فإنها بأمس الحاجة أولاً وقبل كل شيء إلى دعم واسع لتعزيز قدراتها العلمية ونقل المعرفة

فالتصحر الناجم عن النشاط البشري يحدث ونسبة ملوحة الأراضي تتزايد. وفي الوقت نفسه، تقترب شحة المياه من بلوغ درجة خطيرة جداً، وتمثل تكذبات النتائج المشعنة خطراً كبيراً في المنطقة، حيث يوجد عدد كبير منها على صفاف أنهار تحمل مياهها إلى المدن والقرى.

وأصبح تضاؤل مساحة بحر آرال إحدى المشاكل الإيكولوجية الأشد إلحاحاً - وبوعتنا القول أن ذلك يشكل كارثة وطنية. إلا أن ذلك يمثل مشكلة لا تقتصر إطلاقاً على نطاق أوزبكستان وحدها أو بلدان وسط آسيا. فهي تمثل إحدى أخطر الكوارث الإيكولوجية في تاريخ البشرية على سطح كوكبنا. ويعيش اليوم ٣٥ مليون إنسان تحت التأثير المباشر لهذه الكارثة. وعلى امتداد فترة السنوات الـ ٢٠ إلى ٢٥ الماضية - أي خلال حياة جيل - شهدنا موت البحر بأكمله، الذي يعتبر أحد أكبر مستجمعات المياه غير الساحلية في الكوكب.

في عام ١٩٦٢ كان مستوى البحر أعلى مما هو عليه الآن بنسبة ١,٦، وكان حجم المياه أكثر بنسبة ٢,٧. وقد تضاعف المحتوى المعدني للمياه أربعة أضعاف. ونتيجة لذلك، لم يعد بحراً واحداً، وإنما بحيرتين. وأصبحت شواطئه تبعد عن حد الشاطئ الأصلي نحو ٦٠ إلى ٨٠ كيلومتراً.

وفي الثمانينيات أخذت العواصف الرملية تشاهد في منطقة بحر آرال وفي جميع الأراضي المحيطة به. وبلغ طول سحب الغبار ٤٠٠ كيلومتر طولاً و ٤٠ كيلومتراً عرضاً، وتنشر العواصف الرملية على بعد يبلغ ٢٠٠ كيلومتر. ويقدر الخبراء أن من ١٥ إلى ٧٥ مليون طن من الغبار تصدع إلى الجو سنوياً.

كل ذلك أحدث تغيراً خطيراً في المناخ في منطقة بحر آرال. وأدى النقص المتزايد في المياه وتردي نوعيتها إلى تدهور في الأراضي والنباتات.

ومع تضاؤل مساحة بحر آرال، بُرِزَت تركيبة كاملة من المشاكل الإيكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية والديموغرافية، الدولية والعالمية من حيث نطاقها، بسبب منشئها وتنتائجها الخطيرة. واليوم، يتضح أن مشكلة بحر آرال أصبحت قضية عالمية وقد أدت بالفعل إلى الإخلال بالتوازن الحيائي وإحداث أثر سلبي على الأسس الوراثية للكائنات التي تسكن في الأقاليم الواسعة.

إن حكومات جمهوريات آسيا الوسطى وعددًا من المنظمات الدولية، وعيها منها بخطورة مشكلة بحر آرال

اصطحب السيد صادق سفاییف، رئيس وفد أوزبكستان، إلى المنصة.

**السيد سفاییف (أوزبكستان)** (ترجمة شفووية عن الإنكليزية): إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة هي دون شك منتدى تمثيلي ربما يتناول أهم مشاكل العالم المعاصر ومستقبل الكوكب، وهي مشاكل تشير اشتغال البشرية جماعة.

لقد مر نصف عقد من الزمان منذ مؤتمر ريو دي جانيرو المعنى بالبيئة والتنمية المستدامة، وقد اتضحت الآن أكثر من أي وقت مضى أن المؤتمر شكل أحد أهم الأحداث في الشؤون الدولية المعاصرة.

إن حكومة أوزبكستان تقدر أيمًا تقدير أهمية مؤتمر ريو دي جانيرو وتنوي المشاركة بنشاط فائق في التعاون الدولي، فضلاً عن كفالة التنفيذ غير المشروع ل برنامجه الوطني، الذي وضع على نحو يأخذ بعين الاعتبار الوثائق الرئيسية التي اعتمدت في إطار مؤتمر ريو دي جانيرو وفي ضوئه. وتشترك أوزبكستان بنشاط في تنفيذ مشاريع الأمم المتحدة التي تنفذ في وسط آسيا في هذا المجال. إن اللجنة الوطنية المعنية بتنغير المناخ في جمهورية أوزبكستان تعمل بنجاح. وأنشئت في أوزبكستان هيئات خاصة معنية بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع الأحيائي، والتصحر، وحماية طبقة الأوزون. بيد أن غالبية المشاكل المطروحة للنقاش اليوم تعتبر، لأسباب معروفة جيداً، حيوية بالنسبة لأوزبكستان أيضاً.

إن أوزبكستان شأنها شأن جميع الدول المستقلة حديثاً، تواجه تحديات التنمية المستدامة، وإعادة بناء الاقتصاد هيكلياً، وإيجاد مئات الآلاف من فرص العمل - وبعبارة أخرى، التقدم الاقتصادي. ومن الطبيعي والمثير أن تسعى الدول النامية إلى بلوغ مستويات معيشة أعلى، مما يتطلب التوسيع في الإنتاج الاقتصادي وتكثيف الصناعة والزراعة. وعلينا الآن أن نجحيب على السؤال التالي: كيف لنا أن نحقق الانسجام بين التطلعات الطبيعية والمبررة للبلدان والمناطق لكي تكفل إحرار تقدم اقتصادي سريع وضرورة المحافظة بعناية على البيئة، وعلى التوازن الطبيعي والمناخي والإيكولوجي والتوازن في استخدام الطاقة؛

والاليوم، يمكن للمرء أن يقوم دون مبالغة أن وسط آسيا أصبح إحدى أخطر مناطق الكوارث الإيكولوجية. وهناك تهديد متزايد باستمرار بشـ الأراضي وتدورها نوعياً.

اصطحبت السيدة أكسولتان أتايفا، رئيسة وفد تركمانستان، إلى المنصة.

**السيدة أتايفا (تركمانستان)** (ترجمة شفوية عن الروسية):  
اسمحوا لي بأن أهنئ الرئيس على انتخابه للمنصب الرفيع، وأتمنى له كل النجاح. ويرحب وفد تركمانستان بالحوار المفتوح وبحو العمل الذي تتصف به هذه الدورة، وهو على استعداد للاسهام في أن تسفر عن نتيجة فعالة.

لقد ذكر في هذه الدورة أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وقرارات مؤتمر ريو الذي انعقد عام ١٩٩٢. وأخذت البشرية تدرك في نهاية المطاف مسؤوليتها عن الحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة، فضلا عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة الحالة القائمة. إن الأمم المتحدة تعبر هذه المشكلة إحدى أولوياتها الرئيسية، وتقوم باتخاذ تدابير معينة لتنفيذ اتفاقيات أبرمت في هذا الصدد.

ولا شك أن كل محقق عقب مؤتمر ريو، يقوم بإثراء مجالات معينة من النشاط وترتيب أولوياتها. ومع ذلك، فإن أبعاد هذه المشكلة العالمية ضخمة للغاية بحيث تتطلب بذل جهود أكبر ليس من جانب الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً من جانب كل بلد، فضلاً عن قيام تعاون دولي بناءً. ويحدونا الأمل في أن توفر الدورة الاستثنائية الراهنة زخماً جديداً للتعاون الدولي في حماية البيئة وكفالة التنمية المستدامة، وأن تسمم أيضاً في التوصل إلى حل ناجح لهذه المشكلة.

إن إدراك أهمية المشاكل البيئية مكّن رئيس تركمانستان، فخامة السيد نيازوف، من اتخاذ عدد من الخطوات الهامة نحو حل هذه المشاكل الحيوية المهمة. واستهل العمل في استكمال قواعد معايير قانونية في ميدان الحماية البيئية، واعتمد عدد من القوانين الجديدة ومدونة قواعد للصحة. ووضع برنامج لقمان الذي يرمي إلى اتخاذ تدابير وقائية كاملة. وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انتهينا من وضع برنامجنا الوطني للحماية البيئية. وانضمت تركمانستان إلى المجموعة الرئيسية من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بالمشاكل البيئية وصدقت عليها، وهي تعمل بنشاط على تطوير تعاونها الدولي.

لقد بدأنا نعمل، بيد أن البلد لا يزال يواجه مشاكل بيئية عديدة. وتركّز تركمانستان حالياً اهتمامها على كفالة تحقيق التنمية المتوازنة للاقتصاد والصحة العامة.

وبالنهاية إلى اتخاذ تدابير عاجلة لإنقاذه، قامت بإنشاء صندوق دولي لإنقاذ بحر آرال. واعتمدت هذه البلدان والمنظمات إعلان دول آسيا الوسطى بشأن مسائل التنمية المستدامة في حوض بحر آرال.

بيد أن من الواضح أنه بدون اتخاذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة وبدون تقديم العون اللازم من المنظمات العالمية، سيصبح من المستحيل حل المشكلة بالاعتماد فقط على الإمكانيات المتوفرة في البلدان المنطقية. وإلى جانب المساعدة الملموسة التي تقدمها المنظمات الدولية، يتطلب حل المشكلة مساهمة هامة أخرى تتمثل في قيام الأمم المتحدة بصياغة اتفاقية بشأن التنمية المستدامة لحوض بحر آرال في إعلان عام ١٩٨٨ سنة الحماية البيئية في وسط آسيا تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونحن إذ نضع في اعتبارنا البيان السياسي الذي سيعتمد بوصيته حصيلة هامة جداً لهذه الدورة، نرحب بالتفاهم الذي اتفق عليه المجتمع الدولي، ومفاده أن الأمن والسلم يمثلان، إلى جانب التنمية الاجتماعية الاقتصادية وحماية البيئة، الشرطين الأوليين اللازمين للتنمية المستدامة. وهل يمكننا الحديث، في الواقع الأمر، عن التنمية المستدامة الشاملة بينما الحروب والنزاعات لا تزال مستعرة؟ وفي هذا الصدد نرى أن المبادرة الداعية إلى إعلان آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية هي مبادرة جديرة بالاهتمام. ونحن نشعر بالامتنان ونقدر أيما تقدير دعم الدول الأعضاء لهذه المبادرة.

وفي الختام، أود أن أذكر أن جمهورية أوزبكستان تتعلق أهمية كبيرة على أعمال هذه الدورة الاستثنائية، وأيضاً على استمرار عمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويحدونا أمل في أن تسمم هذه الدورة مسؤولة ملموسة في مسألة حل المشاكل العصيرة التي تواجهنا جميعاً ونحن على اعتاب القرن القادم.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد أوزبكستان على بيانه.

**اصطحب السيد صادق سفاییف، رئيس وفد أوزبكستان، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أكسولتان أتايفا، رئيسة وفد تركمانستان.

وتحتفل تلك الأنشطة بأهمية خاصة بالنسبة لبلدان لديها روابط هائلة من المواد الخام، وهي تعكس بقوة على تطوير صناعتها وشبكات النقل لديها، وللبلدان التي تستهلك المواد الخام. ومن شأن المساعدة التي تقدمها البلدان المانحة أن تسهم في التنفيذ العاجل لهذه البرامج والمشاريع. ونحن نؤيد ما تتخذه البلدان من مبادرات توفر تكنولوجيات جديدة وتقديم مساعدة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الخبرات.

ونحن نرى أن المؤتمر المعنى بتغيير المناخ الذي سينعقد في كيوتو سوف يراعي تلك المسائل على النحو الواجب، ونرجو أن يحالقه النجاح ومما يلزم بوضوح وضع صك قانوني عالمي وموحد لحماية البيئة يشمل المسؤولية عن التلوث البيئي. وإن ما تحتاج إليه هو إجراء دراسات علمية مشتركة تشكل الأساس لوضع برامج ذات اهتمام دولي. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يرتكز استعمال بحر قزوين أساساً على نهج معزز علمياً، لأن هذا البحر هو حوض مياه فريد غني بمصادر الهيدروكر布ونات. وهو يزخر أيضاً بمخزونات سمكية ينبغي الحفاظ عليها والعمل على تكاثرها.

ولقد دلت التجربة أكثر من مرة على أن المشكلة البيئية القائمة اليوم قد تحول إلى كارثة بيئية في الغد. والبلدان المتاثرة بأزمة بحر آرال استرعت انتباها المجتمع الدولي مراراً إلى محنتها. والأثار السلبية المترتبة على هذه الكارثة لا تزال ملموسة. وهي تتضمن أثراً ضاراً على صحة الناس وتدور نوعية التربة والبيئة الهوائية. ونشر بالامتنان لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة التي كانت أول من استجاب لهذه المحننة، والتي وضعت مشروع اسبيراً الخاص للمساعدة الإقليمية والإيكولوجية الرامي بصورة رئيسية إلى مساعدة الأطفال والنساء في المناطق المتاثرة الواقعة في منطقة بحر آرال. وثمة عدد من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي تبذل جهوداً من أجل إيجاد حل لها، بيد أن هذا ليس كافياً لحل المشكلة حلاً كاملاً. وإننا نحتاج إلى برنامج منسق لمواجهة الآثار الناجمة عن أزمة بحر آرال بغية تحسين البيئة في المنطقة.

إن الوضع الإيكولوجي المتدهور بسرعة في العالم يحتم على سكان الكوكب القيام بعمل أقوى للحفاظ على البيئة. فالحفاظ على الكوكب للأجيال المقبلة هو هدفنا المشترك، ولا يسعنا أن ننجح في هذا المسعى إلا إذا عملنا معاً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيسة وفد تركمانستان على بيانها.

فعلى سبيل المثال، سيستمر العمل من أجل توفير نوعية عالية من مياه الشرب لسكان تركمانستان القاطنين في المنطقة التي تشهد كارثة بيئية، ألا وهي حوض بحر آرال، وإزالة الأثر السلبي الناجم عن تجاوز بحر قزوين للحدود غربي البلد. واتخذت تدابير لتحسين الانتاجية وتحقيق الاستقرار في الزراعة وتربيه الحيوانات الداجنة. وستركّز جهود خاصة على الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية، ومكافحة التصحر، والتعريبة بفعل المياه والرياح، والمستنقعات والفيضانات. ويجري العمل على وضع خطط لتطوير شبكة المناطق محمية على وجه الخصوص والمساعدة في الحفاظ على أنواع نادرة ومهدرة بالانقراض من النباتات والحيوانات. وكل هذا يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة.

وبالنظر إلى أن ٨٠ في المائة من أراضي تركمانستان تتألف من صحاري، أنشئ في البلد معهد أبحاث الصحراء. وعقب مبادرة الرئيس نيازوف، وضع البلد برنامجاً وطنياً لمكافحة التصحر. ويعكف المعهد على تنفيذ مشاريع مشتركة مع معهد بن غوريون الإسرائيلي لأبحاث الصحراء في إسرائيل، ويقوم أيضاً بتنفيذ مشروع برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لإنشاء مركز للأبحاث العلمية، ومشروع للجنة التنمية المستدامة يرمي إلى إنقاذ بحر آرال.

#### شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ويجري أيضاً تنفيذ عدد من المشاريع الدولية المشتركة. ونحن نشارك مشاركة نشطة على الصعيد الإقليمي في عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ولقد انتخب تركمانستان في مؤتمر بانكوك منسقة لبرنامج مكافحة التصحر، بمشاركة بلدان مختلفة في المنطقة الآسيوية. وفي هذا الصدد، ستشير تركمانستان شبكة من مراكز البحوث العلمية والتدريب في المنطقة الآسيوية، وستضع مساقات خاصة لتدريب الباحثين المعينين بالصحاري.

إن أحد أهم فصول جدول أعمال القرن ٢١ يعني بتنفيذ البرنامج. ونعتقد أن مشاركة البلدان المتقدمة النمو المانحة تضطلع بدور هام في هذا الصدد. وهي تتضمن القيام بأنشطة علمية وبحثية مشتركة لا تتعلق بحماية البيئة فحسب، بل وتحسين البيئة أيضاً، ووضع برامج خاصة، والتدريب ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.

وحقوق الطبيعة والبيئة وتنمية قيم مثل التضامن الإنساني والعالمي بدلاً من العادات الناشئة عن المأسى التاريخية التي لا تنتهي. وينبغي أن تعزز نوعيته بتعليم وتحسين تعليم المهن التي يمكن أن تسمح للرجال والنساء، خارج الأوساط الجامعية، بأن يشعروا بأدتهم مبدعون وفي الوقت ذاته جزء من الإبداع.

أثناء هذه الدورة، تكلم العديد من رؤساء الوفود عن النتائج الهزلية وعن صعوبة تحقيق التقدم بشأن جميع الأهداف التي حدّدت في مؤتمر ريو. ولكن بالتأكيد على تعليم الشباب، يمكن أن نضمن أن تكرس الأجيال القادمة نفسها للدفاع عن الأهداف التي حددتها الآباء والأمهات في ريو في جدول أعمال القرن ٢١. ربما تجد بعض الدول مشاكل في السيطرة سيطرة تامة على اندیعاثات التلوث؛ وربما كانت بعض الدول لا تستطيع حتى الآن أن تحقق التخفيفات في إنتاج وتصدير التصنيعات السمية إلى الحد اللازم. لكن ليس هناك عذر لأنّ حكومة في عدم اتخاذ إجراء من أجل أن تعلم شبابها وتغرس في نفوسهم أخلاقيات إعلان ريو. لنخترط الآن في جهد عالمي متواصل من أجل التعليم.

إن تعليم الشباب هو مستقبل ريو. ومشاركة الشباب في عملية صنع القرار يمكن أن تصبح جزءاً هاماً جداً من حاضر ريو. ولن يكون من الممكن تطبيق استنتاجات جدول أعمال القرن ٢١ إلا بمشاركة جميع المنظمات والجهات الفاعلة البشرية. إن جدول أعمال القرن ٢١ حداه الأمل في وصول الشباب إلى المنظمات الحكومية حتى يتسلّى لهم الإفصاح عن آرائهم لدى اتخاذ القرار. وبعد خمس سنوات، ينبغي أن نعترف بضعف النجاح المتحقق في هذا المجال.

ووفقاً لبيان رئيس الوزراء مارك فورنييه مولينيه للجمعية العامة في العام الماضي ووفقاً للتوجيهات وزير الخارجية البرت بيبنات، تسعى أندورا إلى العمل بنشاط بشأن المبادرات التي تحبذ إدماج الشباب في عملية صنع القرار. ففي نهاية عام ١٩٩٦، على سبيل المثال، اشتركتنا في المحفل العالمي للشباب في فيينا. وأندورا هي أيضاً ضمن الدول القليلة التي تساهم مالياً في صندوق الأمم المتحدة للشباب. كما نجحت أندورا في أن تدرج في نص إعلان كوبنهاغن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التزاماً يتصل بالحوار بين الأجيال يهدف إلى زيادة إشراك الشباب.

نحن أبناء أندورا، ننتمي إلى دولة صغيرة، ونعلم جيداً إننا لا نقرر وحدنا سلاماً طبيعية أندورا ونظمها

اصطحبت السيدة أتابييفا، رئيسة وفد تركمانستان، من المنصة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جولي مينوفييس - تريكوبل، رئيس وفد أندورا.

اصطحب السيد جولي مينوفييس - تريكوبل، رئيس وفد أندورا، إلى المنصة.

**السيد مينوفييس - تريكوبل (أندورا)** (تكلم بالكتلانية): والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد: ينص المبدأ ٢١ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على ما يلي:

"ينبغي تعبيئة شباب العالم بقدراتهم الإبداعية ومثلهم وشجاعتهم من أجل إقامة مشاركة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع" (A/CONF.151/26 (Vol.1)، ص ١٠).

والفصل ٢٥ من جدول أعمال القرن ٢١ يعرف أيضاً بأن اشتراك شباب اليوم في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية أمر حيوي.

لماذا أقدم وأضعو جدول أعمال القرن ٢١ على تحديد وإبراز دور الشباب؟ بعد خمس سنوات من المؤتمر الذي انعقد في ريو دي جانيرو، لا بد من ذكر الجواب مرة أخرى، وهو أن الشباب طبقاً لقوانين الحياة، هم الذين يحملون آمال المستقبل، وهم الذين يحافظون على قلب البشرية النابض ب涅ساً ينمو ويعيش على قلب الحياة.

الشباب عموماً قوة لا يمكن كبتها: إذا استطعنا أن نعلمه احترام بيئته الطبيعية وسائربني البشر، فإنهم سينشئون أساساً لمجتمع مزدهر منسجم للألف الثالثة؛ لكن طاقته، إذا ما وجهت نحو الكراهية والأناية والتعصب فإنها يمكن أن تودي بنا إلى الفناء.

لذلك أنا دليالي اليوم بتعليم الشباب، كأول فكرة أعرضها: تعليمهم كيف يحترمون الطبيعة؛ وتعليمهم مكافحة البطالة أيضاً. إن بطالة الشباب وخاصة في البلدان النامية، تدمر الحافز وتضعف الأمل وتحيل أشخاصاً مفعمين بالأمل إلى رموز لللناس. لذلك يتعين علينا أن نزيد حصول الشباب على التعليم، كمّاً ونوعاً وطبيعة. ينبغي أن نحسن الكلم بتخصيص أموال أقل لأسلحة الحرب وأموال أكثر للتعليم، وتحسين مركز المدرسين وبناء المدارس. وينبغي أن نحسن طبيعة التعليم بتعليم الشباب حقوق الإنسان

أصطحب السيد أبو زيد عمر دوردة، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية، إلى المنصة.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية): باسم وفد بلادي، أهنئكم سيدتي على اختياركم رئيساً لهذه الدورة الهامة للجمعية العامة.

وباسم وفد بلادي، أحياي سعادة كوفي عنان، الأمين العام، الذي أبدى نشاطاً واضحاً وحيوية ملحوظة منذ تسلمه لمهامه مما يبشر باضطلاع المنظمة بمهامها على نحو أفضل.

وأعبر كذلك عن ارتياح بلادي لهذا الاهتمام الذي تحظى به البيئة في السنوات الأخيرة من الدول المتقدمة صناعياً وعلمياً، وندعوه لأن ينتقلوا من اهتمام الأقوال إلى اهتمام الأفعال، لعل الله يغفر لهم ما أفسدوه في الأرض وفي السماء. نحن في الدول النامية معاناتنا قديمة قدم وجودنا ذاته، ومعاناتنا هي أيضاً من نوع آخر، فمشكلاتنا ناتجة عن التخلف بينما المشكلات التي فطنوا لها ناتجة عن التقدم.

الفقر لم يعد مجرد مشكلة بيئية بالنسبة لنا، بل صار صفة كذلك. والتصحر لم يعد مجرد خطر بيئي بل نعنة، في قال الدول الواقعه جنوب الصحراء، أو الدول الصحراوية بحيث صار التصحر إسماً. والجفاف لم يعد ظرفاً موسمياً مؤقتاً، بل حالة مستمرة، فصارت بيئه طاردة لسكانها، فخلقت مشكلة أخرى هي الهجرة البشرية بعد أن هلكت الثروة النباتية والحيوانية.

والتلود البحري بمخلفات ناقلات النفط ومخلفات المصانع الكيميائية، خاصة البحر المتوسط، يكاد يقضى إلى جانب الصيد الجائر - على ما تبقى من الأحياء البحرية، وتلوث الشواطئ بمخلفات النفط قلص كثيراً من استثماراتها.

والألغام المزروعة في أراضينا عندما اتخذها الغير مسرحاً لحروبهم تعنينا من زراعتها ولا تزال تذكاراً كريهاً يزيد من معدلات الوفيات لدينا ونسبة وعدد المعاقين، والأمراض المتنوطة والمستوطنة الناتجة عن تخلف بيئي، مثل الملاريا، والبلهارسيا، وغيرها من الحشرات الضارة، تفتكت بالملايين من البشر في العالم الثالث. والجهل وهو الأب الحقيقي لكافة المشكلات البيئية لا يزال يبسّط نفوذه الجبار.

الإيكولوجي. ونعلم أننا أعضاء في كل إيكولوجي متكافل على الصعيد الإقليمي وفي نهاية المطاف على صعيد الكوكب: نعلم أنه إذا ما ندر الماء في جبال البرانس سيقل انسياپ الماء في أندورا؛ وإذا ما اختفت غابات الأمزون سيقاسي أخواننا المواطنين. ونحن نتعاون تعاوناً وثيقاً في إطار منطقتنا وأقصد جبال البرانس، وينبغي أن نسلط الأضواء على قيام وزارة البيئة في أندورا بتنظيم المنتدى البيئي الأندوري الأول وموضوعه "المياه المتخلطة في إطار الإدارة المتكاملة للمياه في المناطق الجبلية"، وقد اشترك في هذا المنتدى عدد كبير من العلماء المرموقين.

إن المياه مورد لا غنى عنه ومن المرجح أن تصبح أهم مسألة في المناقشة العامة في القرن الحادي والعشرين. فهي أحد الشواغل الدائمة لوزارة البيئة الأندورية. وما فتئت أندورا في السنوات الأخيرة، ممسيرة لتوجيهات أوروبية، تعمل على إعداد خطة شاملة لنظافة المياه. إن بناء مصانع تنقية وتجميع المياه وإدارة مصادر المياه الصالحة للشرب ما زال إحدى أولويات حكومتنا.

كما توجه حكومة أندورا جهداً كبيراً للحفاظ على غابات جبالنا. والبلدان الجبلية لديها واجبات واضحة صوب البيئة، وهي واجبات نحن على استعداد لاحترامها. وبهذه الروح فإننا نحيي مبادرة قيرغيزستان إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية للجبال، وهي مبادرة نؤيدها بحماس.

إن تعليم الشباب ومشاركة الشباب يشكلان أساس بيان أندورا في المناقشة العامة اليوم، تمشياً مع روح ونص ريو. وبنقاول وشجاعة وطاقة الشباب سنبني عالمنا في العقود القادمة وبنشاطنا سنعطي الأرض الاستقرار الذي تستحقه.

"قري قري أيتها الأرض المضطربة!"

قري أيتها الأمم الحزينة للبشرية! (William وردزورث، "دعاء للأرض" ، ١٨١٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكراً رئيس وفد أندورا على بيانه.

أصطحب السيد جولي مينوفيس - تريكيويل، رئيس وفد أندورا من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي سعادة السيد أبو زيد عمر دوردة، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية.

رابعا، المساعدة في انتاج مصخات بمختلف الأنواع والقدرات من غاطسة الى سطحية، وما بين رافعة الى دافعة تعمل على مصادر الطاقة الشمسية والرياح بأقل تكلفة ممكنة ليتسنى الاستفادة من المصادر المائية الجوفية في المناطق الصحراوية وحيثما وجدت.

خامسا، المساعدة في إجراء الدراسات الجيولوجية، سواء باستخدام التقنيات الحديثة، كالاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية، أو الوسائل التقليدية، كنوع من الجهد الدولي للكشف عن مصادر المياه الجوفية في المناطق المحتاجة لذلك، وعلى نطاق إقليمي، حيث أن الدراسات المحلية عادة لا تكون كافية.

سادسا، تعزيز الدراسات والبحوث لاستنباط أنواع من المحاصيل تتحمل نسبة عالية من الملوحة، ولو لانتاج أنواع معينة من الأعلاف الحيوانية، وذلك بقصد استخدام المياه الضارة في الملوحة في الانتاج النباتي.

سابعا، إزالة الألغام بتسلیم خرائط مواقعها للدول المعنية وتقدیم فرق للمشاركة في إزالتها وتدریب عناصر لهذا العمل وتوفیر كافة التجهیزات للكشف والإزالة.

ثامنا، القيام بعمل دولي للقضاء على الملاريا والبلهارسيا وكافة الحشرات الضارة خلال مدة زمنية تحدد لهذا الغرض، ثم تمكن الدول المعنية من المستلزمات الضرورية للمحافظة على نظافة بيئتها من مثلاها مستقبلا.

تاسعا، العمل على تهيئه بيئة دولية تساعد التنمية المستدامة قوامها: احترام سيادة الدول وحقها في العيش حررة ومستقلة؛ وعدم فرض الشروط السياسية والاقتصادية مقابل المساعدات أو المواقف؛ وعدم اللجوء الى المقاطعة والحظر أو التهديد بهما، وعدم تجميد أموال الآخرين، وفرض قيود على حركتها، وهذا كله ضد التنمية وضد استدامتها؛ وعدم الاعتداء أو التهديد به أو التشجيع عليه، والرکون للحوار والتفاوض بين الدول؛ وتشجيع التعاون الثنائي والإقليمي وبين المجتمعات الإقليمية ودوليا على أساس من التكافؤ في العوائد والتكافؤ في التضحيات؛ والامتناع عن إصدار تشريعات محلية وفرض تطبيقها دوليا، وإلغاء الصادر منها فعلاً واحترام قوانين الآخرين ومبادئ القانون الدولي.

عاشرًا، وأخيرا، وقبل فوات الآوان، البيئة الثقافية بدأ تلوينها فعلاً من الأرض وعبر الفضاء لفرض ثقافة القوي الغني على ثقافات بقية البشر التي لها جذور ضارة في التاريخ مما يهدد بأخطر الاحتمالات، فلنتحاور حول هذا

هذه هي، باختصار اقتضاه تحديد الوقت، أهم عناوين المشكلات البيئية القديمة جدا، والمستمرة جدا، في العالم النامي الذي ننتمي اليه. ومن هذه المشكلات تنبع مشكلاته، إذ لا يعرف لا أوزون، ولا ثاني أكسيد الكربون. وإننا نرحب بالتعاون في هذا وفي ذاك. ولكن نرجو أن نتعاون قبل ذلك، أو مع ذلك، حيال هذه المشكلات البيئية الكبرى والقديمة.

إننا بحاجة ماسة الى أن يشعر كل منا شعوراً حقيقياً داخلياً بمشكلات الآخرين وهمومهم البيئية، حتى يتتسنى فعلاً التصدي للمشكلات البيئية جماعياً، ومن كل حسب قدرته وامكانياته.

وقد نفذنا في بلادنا مرحلتين، وما زالت أمامنا مراحل أخرى مهمة لأحد أهم المنشروقات البيئية المائية في العالم لمكافحة التصحر ومقاومة الجفاف. إنه مشروع النهر الصناعي العظيم الذي تأسفنا كثيراً لمقاطعة التقنية له من أغني بلد في العالم وأكثره تقدماً. وإن هذا المشروع الذي ينفذ برغم المقاطعة التقنية وبرغم الحظر المفروض على ليبيا وحركة أموالها، سوف ينتقل في نهاية مراحله ما يزيد على الستة ملايين متر مكعب من المياه يومياً من أقصى الصحراء الى المناطق الساحلية عبر شبكة من الأنابيب يبلغ قطرها الداخلي ٤ أمتار، وإجمالي أطوالها أكثر من خمسة آلاف كيلو متر.

إننا ندعو الى أن نشعل شمعة ونستمر في لعن الظلام، كذلك، وفي هذا الصدد تدعوا بلادي الى ما يلي: أولاً، تكثيف الدراسات والبحوث الخاصة بتحلية مياه البحر للوصول الى أمثل وأناسب الأساليب والوسائل لهذا العمل الحيوي والهام بأقل تكلفة ممكنة، فلا حياة بدون ماء، وقد قال الله عز وجل في القرآن الكريم "وجعلنا من الماء كل شيء حي" (سورة الأنبياء، الآية ٣٠).

ثانياً، تكثيف الدراسات والبحوث لاستنباط أنواع من النباتات أكثر قدرة على مقاومة الجفاف، ثم العمل على إقامة مشروعات دولية لإقامة أحزمة منها بالمناطق الصحراوية ل إعادة جزء يسير من الغطاء النباتي الذي فقد خلال القرون الأخيرة، ولو قف ما يمكن من تدهور لما تبقى من غطاء نباتي محدود.

ثالثاً، التوصل الى تقنيات جديدة للري تساعده على توفير ما تبقى من الثروات المائية، وتحقيق استفادة مثلى منها، وطرح هذه التقنيات ومستلزماتها بكلفة معقولة.

إن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة أمور لا تنفصل عن التنمية المستدامة، التي يتمثل هدفها النهائي في تعزيز رفاه البشرية عبر الأجيال. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن تصور التنمية المستدامة في معزل عن النمو الاقتصادي.

إلا أنها ندرك جيداً أنه لا تزال هناك اختلالات وجوانب غير عادلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما سيؤدي في آخر المطاف إلى إعاقة التنمية المستدامة على نطاق العالم بأسره. إن البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، أصبحت أكثر تهميشاً في التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي، ولا تزال الفجوة تتسع بين البلدان المتقدمة والنمو والبلدان النامية.

والأمر الأسوأ من ذلك هو أن القضايا المتعلقة بتحقيق حدقة الفقر، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والمستوطنات البشرية، والدين الخارجي، لم تعالج بالطريقة الصحيحة التي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة. وعلى وجه خاص، استمر انخفاض المساعدة المالية والتكنولوجية المقدمة إلى البلدان النامية نتيجة لعدم تنفيذ البلدان المتقدمة النمو تنفيذاً ملائماً للالتزامات المعلنة بموجب جدول أعمال القرن ٢١. ويؤثر ذلك تأثيراً سلبياً على جهود المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يمثل تعهداً للحاضر والمستقبل. ووفقاً لذلك، فهو يتطلب من المجتمع الدولي أجمع إحساساً بالمسؤولية المشتركة. ويطلب من الحكومات أيضاً أن تقوم، كلاً على حدة، بتصريف واجباتها نظراً لاختلاف مستوى التنمية، والقدرات، والظروف، بين كل بلد وآخر، أو بين كل منطقة وأخرى.

ولتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين، من الضروري وبالتالي ترجمة إعلان ريو والالتزاماتها السياسية إلى عمل وزيادة تعزيز الشراكة والتعاون الدوليين على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباعدة.

وي ينبغي أن ينصب التعاون الدولي في المقام الأول على استئصال الفقر عن طريق نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط تفضيلية وتساهلاً وتخصيص موارد كافية من أجل التنمية المستدامة، مما سيساعد على تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول الأعضاء اغتنام فرصة انعقاد هذه الدورة الاستثنائية لتجديد التزامها بتعزيز التنفيذ الشامل لإعلان

الأمر قبل أن ينضطر إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة حول هذه المسألة الهامة والخطيرة معاً.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية على بيانه.

**اصطحب السيد أبو زيد عمر دوردة، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية، من المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة لسعادة السيد كيم هيونغ أو، رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**اصطحب السيد كيم هيونغ أو، رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المنصة.**

**السيد كيم هيونغ أو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يشارك وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الدورة الاستثنائية، باهتمام كبير وأعمال عريضة في هذه الدورة الاستثنائية، التي تتعقد في فترة بالغة الأهمية، حيث تقام حاجة متزايدة إلى التعاون الدولي، ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في رفاه وازدهار البشرية.

وتتيح الدورة الحالية فرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات جدول أعمال القرن ٢١ المعتمدة في قمة الأرض في ريو، واستكشاف طرق ووسائل تعطى قوة دفع لعملية تنفيذ تلك الالتزامات. فهذه الدورة إذن مهمة جداً في تعزيز الجهود المشتركة للمجتمع الدولي من أجل التنمية المستدامة.

وخلال السنوات الخمس التي انقضت منذ قمة الأرض في ريو، بذلت جهود وطنية وإقليمية ودولية شديدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية؛ وقد أسفرت هذه الجهد عن نتائج إيجابية في عدة مجالات.

وتشمل الإنجازات الكبرى ظهور الشراكة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الجهود المشتركة، وتزايد الوعي بالتنمية المستدامة ودعمها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وإلى جانب هذه الجهود، سنت الحكومة قوانين وأنظمة وثيقة الصلة معنية بإدارة الأراضي وحماية البيئة، واتخذت تدابير متعددة لكتلة التقيد الصارم بها في جميع أنشطتها. وهي تبذل أيضا كل ما في وسعها للوفاء بالالتزامات والمسؤوليات التي تعهدت بها بوصفها دولة طرفا في الاتفاقيات البيئية العالمية مثل اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتعهد مرة أخرى ببذل جهود متواصلة لتنفيذ إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ وبالمشاركة بنشاط في الجهود العالمية الرامية إلى جعل حياتنا على كوكبنا حياة يسودها السلم والأمن والازدهار.

**الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):** أشكر رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه.

**اصطحب السيد كيم جيونغ أو، رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المنصة.**

**الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة الفاتح محمد أحمد عروة، رئيس وفد السودان.

**اصطحب السيد الفاتح محمد أحمد عروة، رئيس وفد السودان، إلى المنصة.**

**السيد عروة (السودان):** إنه لمن دواعي سروري وأعتزازي أن أخطب هذه الدورة الهامة باسم السيد الرئيس عمر البشير، رئيس جمهورية السودان، وأن أبلغكم تحياته. إن السيد الرئيس يولي اهتمامه لقضايا التنمية والبيئة، وكان حاضرا مؤتمر ريو، وقد حالت ظروف قاهرة دون حضوره هذه الدورة الهامة.

اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدى به فخامة رئيس جمهورية زيمبابوي، رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، وبيان فخامة رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، رئيس مجموعة السبع والسبعين والصين.

لقد مثل جدول أعمال القرن ٢١ الأمل لملايين البشر الذين تفألو بنهائية الحرب الباردة، وبالوعود التي أطلقها زعماء الدول الصناعية بتقديم ٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدات تنموية للدول النامية،

ريو وجدول أعمال القرن ٢١ عن طريق مضاعفة جهودها الجارية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وتحتاجة إلى توفير موارد مالية إضافية وجديدة من أجل البيئة والتنمية. وفي هذا السياق، لا يزال من الجوهرى أن تفي الدول المتقدمة النمو بالتزاماتها ببلوغ هدف الأمم المتحدة المقبول والمتمثل في توجيه نسبه ٧٪ في المائة من الناتج القومى الإجمالي إلى المساعدة الإنمائى الرسمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الاتجاهات الحالية للاستثمار الأجنبى المباشر غير المتوازن بغية تمكينه من خدمة التنمية المستدامة في البلدان النامية.

وي ينبغي التفكير في مبادرات وتدابير جديدة لتعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئة إلى البلدان النامية سعياً وراء ازدهار البشرية جماعة. ومن ناحية أخرى، ينبغي حل مشكلة الدين الخارجى بطريقة تخفف من عبء الدين عن كاهل أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية التي تمر بصعوبات اقتصادية.

إن البرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مرفق البيئة العالمي والمنظمات البيئية الأخرى، ينبغي أن ترشد أساليب تعاونها وأن تدعم بموارد كافية حتى يتتسنى لها التعاون الفعال من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ظلت لوقت طويلاً تعلق أهمية كبيرة على إدارة الأراضي وحماية البيئة. وهي تعتبر أن ذلك يرتبط مباشرة بتعزيز رفاه الشعب ومستقبل البلد.

ومنذ اجتماع قمة ريو، يولي اهتمام إضافي لوضع خطط تنمية وطنية تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة للبلد، كما تبذل جهود لتنفيذ تلك الخطط على نطاق الدولة.

وإن العزم العظيم الرقيق كيم جيونغ إيل، رئيس لجنة الدفاع الوطني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والقائد الأعلى لجيش الشعب الكوري، إدراكاً منه لأهمية إدارة الأراضي وحماية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، اتخذ على وجه التحديد التدابير اللازمة لدمج أجهزة بيئية متعددة وأنشأ اللجنة الحكومية لحماية البيئة التابعة للمجلس الإداري. ونتيجة لذلك زاد من تعزيز جهود حماية البيئة، الأمر الذي يكفل الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية ورصد حماية البيئة في جميع أرجاء البلد.

إلى وقف ارتفاع معدلات الفقر والعمل الجاد لإزالته في إطار الالتزام التام بحقوق الإنسان في الحياة الكريمة من مأوى وأمن غذائي وتعليم وصحبة. ولا يتحقق ذلك إلا بوفاء الدول الصناعية بالتزاماتها.

إن السودان ، ذا المليون ميل مربع، أكبر قطر في أفريقيا مساحة، ويخترقه أكبر مجرى لنهر النيل، وتحت أرضه يقع مخزون ضخم للمياه الجوفية. ولهذا تمثل الزراعة المورد الرئيسي لاقتصاده. وتشكل القاعدة الواسعة للموارد الطبيعية للسودان النسيج البيئي المتكامل. ولهذا أولت الدولة اهتماما متزايدا لقضايا البيئة وربطتها بالتنمية، مما انعكس في أهداف الاستراتيجية القومية الشاملة للتنمية للأعوام ١٩٩٢-٢٠٠٢.

لقد تبنى السودان مقررات ريو انطلاقة من إيمانه بالارتباط الوثيق بين التنمية والبيئة. ولهذا كان من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية مكافحة التصحر، التي شارك بفعالية في مراحل التفاوض حولها. كما صادق على اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال.

وفي المجال المؤسسي أنشأ السودان وزارة للبيئة والمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية وفروعاته في الولايات للتنسيق بين الوزارة والوحدات البيئية المختلفة. كما أنشأ المجلس الوطني المنتخب لجنة البيئة والموارد الطبيعية.

وفي المجال التشريعي، قام السودان بوضع تشريع بيئي شامل للموامة بين القوانين السودانية ومحضون الاتفاقيات الدولية ومقررات ريو. وتم إعداد موجهات الخطة الوطنية البيئية بتكامل الجهد الرسمي والشعبي. وأنشأ العديد من الجامعات السودانية كليات للبيئة. كما أصبحت البيئة مادة في مناهج المرحلة الثانوية. وتم إشراك طلاب المرحلة الابتدائية في أنشطة التشجير وحماية البيئة، استعدادا لجعل البيئة مادة في منهج هذه المرحلة التعليمية. وتوجد في السودان ٣٥ جمعيات طوعية مسجلة عام ١٩٨٥ يعمّل معظمها في مجالات التنمية والوعي البيئي. ولكن مما يؤسف له أن اتجاه المانحين لتصحیص تمويلهم للمنظمات الأجنبية فقط ساهم في حرمان المنظمات الوطنية من المشاركة بفعالية أكبر في هذا المجال.

تنفيذا للاستراتيجية القومية الشاملة أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا بحجز ١٧ مليون فدان للغابات

والدخول في الشراكة الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وحماية البيئة.

والآن وبعد مرور خمس سنوات على مؤتمر ريو، ما زالت تلك الوعود كلها بعيدة عن التنفيذ لافتقار الدول الصناعية إلى الإرادة السياسية للإيفاء بوعودها. والدول التي أوفت بتقاديم هدف ريو لم تزد عن خمس دول، بينما لم يتعد مجموع مجتمع ما قدمته الدول الصناعية ٢٥٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. واستمررت الدول الصناعية بالتز där بالمسؤولية المشتركة للتنصل من مسؤولياتها الرئيسية وال مباشرة عن تدهور البيئة من جراء السلوك الاستهلاكي الضار وازدياد ابعاث الغازات والكريون والنفايات الضارة. وبجانب ذلك أحجمت هذه الدول عن نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ووضعت كافة القيود الحمائية أمام صادراتها، وطالبتها بتنفيذ مقاييس بيئية دون تقديم البادل التي تمكن صادراتها من الوصول إلى أسواق الدول الصناعية.

إننا نؤمن بأن الأخطمار البيئية تتجاوز الحدود الحغرافية والسياسية، ولا بد من الاتفاق على صيغ مناسبة للتعاون تأكيدا لحق الإنسان في بيئة سليمة ودون مساس بسيادة الدول.

ولقد استمعنا إلى بيانات مشجعة من بعض قادة الدول الصناعية، ولكن المحك يبقى العمل وليس القول، وإلا ظلت مقررات ريو شعارات دون محتوى. إن الواقع يبدو قاتما حيث ظلت دولنا النامية في أفريقيا منسية ومهملة، وتراجعت، بل غابت في حالات كثيرة، المساعدات الرسمية التي تمثل العمود الفقري للتنمية في أفريقيا. وازداد عدد الفقراء في أفريقيا بينما استمرت الدول الخارجية وخدماتها في طحن المجتمعات الأفريقية وشن اقتصادها، واكتفى المجتمع الدولي بتقاديم الوعود لاًفريقيا بينما ظل يطالبها بتحمل تبعات تحديات العولمة وتحرير الاقتصاد ويدفعها إلى تنفيذها دون مراعاة لظروفها الخاصة.

إن السودان يؤمن بأن المسؤولية الأولى عن تحقيق التنمية تقع على عاتقه، ولكنه، مثل بقية الدول النامية، ليس مسؤولاً عن التخلف الذي ورثناه. وإننا في نفس الوقت نؤمن بأن على المجتمع الدولي تقع المسؤولية الأخلاقية عن رفع هذا الظلم، فنحن طلاب حق، ولا ننسى إلى تحويل الآخرين أعباء لا مبرر لها. وعليه، ينبغي أن تجد مشكلة الديون الأفريقية، التي تمتلك خدماتها ٣٠٪ في المائة من صادرات الدول الأفريقية، الحل العادل والدائم ودون انتقامية. كما ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي بجدية

لقد اعتمد السودان السلام نهجاً وأسلوباً لتحقيق التنمية المستدامة في البلاد، ووضع حلاً عادلاً ودائماً لمشكلات الجنوب. ووفقاً لمبادئ الميثاق العالمي للطبيعة، وافتتحنا بأن الأنشطة العسكرية تضر بالبيئة وتعيق التنمية والاستقرار، فقد سعى السودان إلى التوصل إلى السلام مع الفصائل التي تقاتل في جنوب البلاد. فتم توقيع الميثاق السياسي عام ١٩٩٦، حيث تم تطويره إلى اتفاقية الخرطوم للسلام والتي تم توقيعها في نيسان/أبريل ١٩٩٧ مع ثمانية من فصائل التمرد. وقد منحت الاتفاقيات أبناء جنوب السودان كافة مطالبهم في تحقيق تقرير المصير والمشاركة في السلطة والثروة في إطار المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات. كما فتحت الآفاق لتنمية كافة أجزاء البلاد. وتقوم الدولة الآن بإعداد مشروعات إعادة التعمير والتنمية في جنوب البلاد. وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تمويل مشروعات المناطق المختارة بجنوب البلاد بهدف تعميمها وتمكينها من اللحاق بركب التقدم والازدهار.

ومن هذا المنبر ناشد الأخوة الذين لا يزالون يحملون السلاح الانضمام إلى اتفاقية السلام المفتوحة للجميع والتي ليست موجهة ضد أحد لأن تحقيق التطلعات يأتي عن طريق السلام عبر التفاوض وليس عبر السلاح الذي لا يقود إلا إلى مزيد من تخريب البيئة ووقف التنمية.

ختاماً، إننا نؤمن بأن البيئة نعمة من دعم الله على الإنسانية جماءً ويتأثر بمهداتها الجميع أغنياؤهم وفقراءهم، مهما فصلت بينهم الحدود الجغرافية. دعونا نضم السواعد من أجل غد أفضل لأطفالنا جميعاً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد السودان على بيانيه.

اصطحب السيد الفاتح محمد أحمد عروة، رئيس وفد السودان، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أطلب إليكم طلبين؟ أولاً هل لنا جميعاً أن نتعاون ونحافظ على الفترة الزمنية المحددة بسبع دقائق؟ ثانياً، هناك الكثير من الصحيح في القاعة. وهذه جلسة للجمعية العامة. فأرجو احترام وقار المكان.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيلدار كوليف، رئيس وفد أذربيجان.

والراعي والحيوانات الوحشية. كما تم تكوين اللجنة الوطنية لتنفيذ بروتوكول مونتريال، ونفذت مشروعاتها بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما استمر السودان منذ ١٩٩٢ في تنفيذ مشروعات تنمية المناطق المختارة على أساس المشاركة الشعبية لتحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على المشاركة الفاعلة للمرأة. وأعد السودان برنامجه القومي لمكافحة التصحر وبدأ بوضع خطة لخمس سنوات حددت المناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر. كما بدأ في إعداد البرنامج الوطني للمدى الطويل. وتم أيضاً تنفيذ مشروع دعم التخطيط الاستراتيجي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ومشروع بناء القدرات لتنفيذ الاتفاقيات الإطارية لتغير المناخ. وكل تلك المشروعات نفذت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مرافق البيئة العالمي. وينتظر مشروع تطوير حظيرة الدندر ومشروع المحافظة على المصادر الوراثية للحيوانات الأليفة التمويل اللازم.

لقد أدت ظاهرة الجفاف والتصحر إلى انحسار الغطاء النباتي، مما أثر سلباً على الزراعة والراعي، والحياة البرية، والغابات، وتدور التربة في عدة مناطق من البلاد، حيث أكدت الدراسات أنها تهدد ٣٧ في المائة من مساحة السودان. وساهم هذا الوضع في نزوح سكان تلك المناطق للإقامة حول المدن بصورة تفتقر إلى المقومات الصحية والسكنية.

إن مكافحة الفقر تمثل محور ارتکاز التنمية المستدامة. وإيماناً بهذا قام السودان بتنفيذ برامج متكاملة لإزالة الفقر. وشملت تلك البرامج إنشاء صناديق التكافل والزكاة ومشروعات الأسر المنتجة. ويمثل برنامج تطوير مصادر الطاقة وإدخال الطاقة الشمسية والهوائية والبيو غاز جهداً لحماية الغطاء الغابي من لجوء الفقراء إليه كمصدر للطاقة.

لقد اهتم السودان بالمشاركة الفاعلة في التعاون الإقليمي. ولهذا فقد شارك في كافة أجهزة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية المخصصة لحماية البيئة. وساهمت عضوية السودان في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (إيغاد) في خلق منظمة فاعلة في هذا المجال. وتعزيزاً للتعاون الإقليمي قدم السودان مشروع تنمية وتطوير بيئة البحر الأحمر في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وهذا المشروع، كغيره من العديد من المشروعات الإقليمية، لم يجد التمويل اللازم.

والتلות الجوي بلغ مستوى خطيراً. ففي عام ١٩٨٨ بلغت كمية المواد الخطرة التي أطلقت في الجو ٢,٥ طن تقريباً منها ٣٠٠ طن من ثاني أكسيد الكبريت و ٨٢٠٠ طن من أكسيد النيتروجين و ٦٦٥٠٠ طن من الكربونات المائية و ٣٧٠٠ طن من المواد العضوية الطيارة.

إن عملية تدهور التربة في أذربيجان لا تزال ماضية على وتيرة مريرة. وفي مطلع هذا العقد تأثر نحو ٢٠ في المائة من مجموع الموارد الأرضية في أذربيجان بالتأكل من جراء الماء والريح. وبلغ مجموع منطقة الأراضي المالحة ١,٥ مليون هكتار.

وكان نطاق ودرجة المشاكل البيئية التي واجهتها أذربيجان بمثابة اختبار نموذجي لتنفيذ المبدأ المعلن في جدول أعمال القرن ٢١ والذي بموجبه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة إلا عن طريق تنسيق الجهود على الصعد الوطنية والإقليمي والدولي. ولنأخذ على سبيل المثال مشكلة الحفاظ على مخزونات بحر قزوين من السمك. صحيح أن أذربيجان ليست سوى واحد من البلدان الخمسة التي تصطاد السمك الخياري في بحر قزوين، ولكن في ظل غياب سياسات وبرامج دولية منسقة لحفظ المخزونات السمكية، فإن الإجراءات الانفرادية من جانب دولة واحدة مما كانت مهمة لا يمكن أن تضمن الوصول إلى النتيجة المرجوة.

والقول نفسه يصدق على مشكلة النقل العابر للحدود الذي يحمل المياه السمية. ففي نهاية العقد الماضي كان يُفرغ سنوياً في بحر قزوين ما تزيد حمولته على ١٢ بليون متر مكعب من مياه المجاري الملوثة ٩٥ في المائة منها أتت من نهر فولغا، و ٥٠٠ مليون متر مكعب منها نقلت إلى أذربيجان عن طريق نهري كورا وأركاس العابرين من البلدان المجاورة.

ولسوء الحظ أن الحقائق التي واجهتها أذربيجان عندما كانت تعمل على إعادة إرساء دعائم دولتها قد بددت الكثير من أوهامنا وأمالنا.

إن العدوان المسلح الذي شنته جمهورية أرمينيا على بلدي بانتظام من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤ أسفى عن عشرات الآلاف من الضحايا، وعن خسارة ما يقرب من ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، وعن ظهور أكثر من مليون لاجئ ومشرد في البلد.

اصطحب السيد إيلدار كوليف، رئيس وفد أذربيجان إلى المنصة.

**السيد إيلدار كوليف (أذربيجان)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة على هذا المستوى الرفيع دليل مُقنع على الدور الرائع الذي لعبته قمة ريو في التحليل النظري للاتجاهات العالمية في تنمية العالم قبيل حلول الألفية المقبلة.

وبالنسبة إلى أذربيجان كان مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية هاما جداً حيث مثل المحفل العالمي الأول الذي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ويحضره ممثلون من بلدي بعد استعادة الاستقلال والسيادة في جمهورية أذربيجان في أواخر عام ١٩٩١. ولا حاجة بي لأنظر للحماس الذي تلقينا به قرارات قمة ريو، وقد تجلى جوهرها في جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته المجتمع الدولي بالإجماع.

إن تقييدنا الصارم بمفهوم التنمية المستدامة ليس نظرياً في طابعه بل تفرضه الحقائق الصعبة التي تواجهها أذربيجان في أواخر القرن العشرين. وأن عقوداً من الاستغلال المدمر وغير المحدود للموارد الطبيعية بلدي - ومعظمها من الموارد المعدنية - وضعت النظام الايكولوجي الفريد في أذربيجان على حافة الهاوية. وإن الهيكل الاقتصادي الأحادي الجانب الذي فرض على أذربيجان في العقود الماضية من القرن التاسع عشر عند بداية "ازدهار النفط" الأول - والذي دعمه ووطده فيما بعد النظام الاقتصادي السوفيافي الشمولي المخطط مركزاً - أدى إلى حقيقة مذهلة مفادها أنه في عام ١٩٩٧ تجمّع تقربياً على أراضي بلد صغير الحجم نسبياً مساحته ٨٦٠٠ كيلومتر مربع وعدد سكانه ٧,٥ مليون نسمة، ٤ ملايين طن من الفضلات السامة للغاية التي تحتوي على المعادن الثقيلة.

إن خطراً كبيراً يتهدّد بحر قزوين الذي أصبحت موارده الحيوية الفريدة على وشك النضوب وهي أول وأخيراً مخزوناته القيمة من نوع السمك الخياري. إن تركيز المعادن الثقيلة في قاع بحر قزوين الضحل يتجاوز المستوى العادي بأكثر من ١٠٠ مرة. وفي أواخر الثمانينيات من هذا القرن كان يطرح سنوياً في حوض بحر قزوين أكثر من ١٥٠٠ طن من النفط والمنتجات البترولية و ٢٠٠٠ طن من الأحماض المعدنية و ٨٠٠ طن من الحديد المذاب و ٥٠٠ طن من مادة الفينول.

وأنشئ مجلس تنسيقي دولي للتعاون لجسم مشاكل بحر قزوين، وهو يعمل بسلامة. ويحظى عمل المجلس بدعم قوي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. وهناك فريق خبراء مشترك يعمل في إطار مبادرة بحر قزوين. وبعد أن درس هذا الفريق حالة البيئة في الدول المطلة على بحر قزوين، أعد مشروع برنامج للتعاون الإقليمي أقر في طهران عام ١٩٩٤.

وتأمل حكومة بلدي أن يؤتي التعاون الدولي في مجال البيئة، الذي ينمو بنجاح، ثماره في المستقبل القريب ليس في المجالات التي أشرت إليها فحسب، بل في جسم المشاكل الملحة الأخرى التي تواجهها جمهوريتنا أيضاً، وبخاصة تحسين إمدادات مياه الشرب لسكاننا. وفي هذا الصدد، أنشئ مشروع لباكو، عاصمة أذربيجان، وينفذ بنجاح بمساعدة البنك الدولي.

وبالنسبة لأذربيجان، فإن القرن العشرين بدأ بعلامة على التفاؤل. "فالطفرة النفطية" الأولى بعثت آمالاً كبيرة على تحقيق التنمية المتGANسة، أو كما نقول اليوم، التنمية المستدامة، التي لا يؤدي فيها التقدم الصناعي إلى تدمير الطبيعة، بل على العكس، يعطي دفعة للظروف المادية لتحسين البيئة.

والى يوم، واثنا إذ نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين، نشعر بالتفاؤل. ويرجع تفاؤلنا بدرجة كبيرة، مرة أخرى، إلى التنمية الواحدة التي تمثلها الاحتياطيات النفطية الهائلة في بحر قزوين. والطبيعة أكثر صبراً وحكمة من الإنسان. فقد أعطتنا مرة أخرى فرصة للاستفادة من ثرواتها، ولكن علينا أن نتوخي الحذر هذه المرة. فيبني لـنا ألا نكرر أخطاء الماضي.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أشكر رئيس وفد أذربيجان على بيانه.

**اصطحب السيد إيلدار كولييف، رئيس وفد أذربيجان، من المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد راشد عليموف، رئيس وفد طاجيكستان.

**اصطحب السيد راشد عليموف، رئيس وفد طاجيكستان، إلى المنصة.**

وبإضافة إلى الصعوبات الطبيعية المتأصلة في فترة الانتقال، وهي صعوبات مرت بها أيضاً البلدان الأخرى التي بقصد تحويل اقتصاداتها المخططة مركزياً إلى اقتصادات سوقية، فإن عواقب عدوان أرمينيا تشكل العقبة الرئيسية في إجراء تحسن كامل في حالة البيئة في أذربيجان. ومع ذلك، وبالرغم من الصعوبات الهائلة التي تواجهها جمهوريتنا، فإن السنوات الخمس التي انقضت منذ استقلالنا استقلالنا لم تذهب هباءً من وجهة نظر تحسين بيئتنا بلدنا.

ونحن نرسى بالتدريج أساساً قانونياً لحماية البيئة. وفي هذا الصدد، نلاحظ أولاً وقبل كل شيء، أنتا اعتمدنا عام ١٩٩٢ قانوناً بشأن حماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية، كما أنتا نضع إطاراً بيئياً لبلدنا ونحدد أولويات سياسة الدولة في هذا المجال. وتشمل هذه الأولويات حماية الغلاف الجوي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وخفض التفايات والتخلص منها، والاستخدام الرشيد للطاقة، وتقليل المخاطر الناجمة عن الأنشطة البشرية. وتدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية خطة عمل وطنية من أجل البيئة يعدّها الآن مختصون من بلدي بدعم من البنك الدولي.

ويجري وضع ١٢ قانوناً تنظم مختلف جوانب الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية في أذربيجان. وانضممنا أيضاً إلى عدد من الاتفاقيات القانونية الدولية التي تشكل أساس التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، من بينها اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستندة للأوزون، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية حفظ التنوع البيولوجي.

وقد أبرمت عدة اتفاقيات ثنائية ومتحدة الأطراف بشأن التعاون في مجال البيئة، منها اتفاق بشأن التعاون وحماية البيئة بين أذربيجان وتركيا، وبروتوكول بشأن التعاون بين وزارة البيئة في المملكة المتحدة واللجنة الحكومية للبيئة في جمهورية أذربيجان، واتفاق تعاون بين شركة النفط البريطانية "بريتش بيتروليوم" واللجنة الحكومية للبيئة في المجال الأيكولوجي.

ونعمل باستمرار على تطوير التعاون الدولي في بحر قزوين. ففي عام ١٩٩١، عقد في باكو أول مؤتمر دولي بشأن مشاكل بحر قزوين، واشتراك فيه ممثلون عن ١٥٨ بلداً. وجرى في باكو أيضاً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تنظيم معرض أيكولوجي دولي باسم "ايكتو - خازار".<sup>٩٣</sup>

والقليل من المعاناة الإنسانية في هذه المرحلة الصعبة.

ولكن أهم شيء الآن هو أن إمكانية إحلال السلام تمكن حكومتي من التركيز من جديد، وبطاقه مضايقه، على معالجة المشاكل التي لم تحس بعده. وهذا يعني أولاً سرعة إعادة بناء هيكلنا الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي دمرت، وعودة الناس إلى ديارهم وتكيفهم الاجتماعي والنفسى مع ظروف معيشتهم الجديدة، ومشاركة مواطنينا بفعالية في الأنشطة الاقتصادية - وباختصار، تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية الديمقراطية للمجتمع في طاجيكستان.

وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، نعتقد أن التوصيات التي يتوقع أن تصدرها هذه الدورة ستكون هامة إذ أنها ستؤكد على التفاعل بين السلام والأمن والتنمية المستدامة.

ومن وجهة النظر العملية، تأمل طاجيكستان أن تؤدي الجهود التي تبذل في المستقبل لتنفيذ قرارات مؤتمر ريو إلى إيلاء اهتمام ذي أولوية لمسائل محددة مثل ضمان الطاقة المستدامة والتقليل والزراعة وإمدادات مياه الشرب.

وإن موقع بلدنا الجغرافي يجعل من المهم بالنسبة لنا أن نواصل بذل الجهود من أجل التحديد المبكر للكوارث البيئية التي يمكن أن تقع وإزالة آثارها على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، علينا أن نبذل جهوداً حاسمة لتعزيز درجة استعدادنا للاستجابة لحالات الطوارئ البيئية من خلال جهود ترمي إلى إنقاذ الأرواح والتأهيل ومن خلال تعزيز الأدوات والاستراتيجيات العالمية والإقليمية ذات الصلة.

تغطي الجبال ٩٣ في المائة من أراضي جمهورية طاجيكستان. وبما أن طاجيكستان بلد جبلي يتميز بظروف مناخية وبيئية محددة وفريدة، فإنها ترى أن من الملائم بصورة خاصة إيلاء اهتمام أكبر للحفاظ على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية الطبيعية للجبال. وفي هذا الصدد نؤيد مقترن جمهورية قيرغيزستان بإعلان العام ٢٠٠٠ العام الدولي للجبال. ونعتقد أن صوغ خطة عمل شاملة في إطار السنة الدولية من شأنه أن يعزز جهودنا المشتركة لضمان التنمية المستدامة للمناطق الجبلية.

وتعمل طاجيكستان اليوم بنشاط لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد سوقي اجتماعي التوجه. وإن الإصلاحات

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): خلال السنوات الخمس المنصرمة منذ مؤتمر ريو دي جانيرو، حدثت تغيرات واضحة في جوهر وдинاميات ظاهرة التنمية. وتتسم هذه التغيرات بالعولمة المتتسارعة، وباستدام الاتجاهات صوب التكامل الإقليمي، وبمؤشرات التقدم غير المتساوي في الأقاليم فرادى. وبالنسبة لبعض الدول، كانت هذه السنوات سنوات نمو اقتصادي ناجح وتحسين في الظروف الاجتماعية. وكانت بالنسبة لدول أخرى، سنوات محن، وبخاصة للبلدان التي لم تنعم بالسلام، والتي لم تتمكن من إحراز التقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، لذا لم تتمكن من التنفيذ الكامل لوصيات جدول أعمال القرن .٢١

وفي جمهورية طاجيكستان، ونظراً للصراع المدني الذي اجتاح البلد، انحسرت مهام هامة مثل دمج الأهداف الاجتماعية وأهداف المحافظة على البيئة بالخطط والبرامج الاقتصادية، ووضع نهج جديدة لكافلة التنمية السليمة بيئياً. وكما يعلم الأعضاء، كانت الجهود التي بذلها رئيس الجمهورية وحكومة البلد في السنوات الأخيرة مكرسة بصفة عامة لاستعادة السلم والاستقرار ولتهيئة الظروف لإشراك الشعب في الاقتصادية.

وفي إطار التقدم الكبير الذي أحرز في طريق التوصل إلى تسوية سلمية للصراع بين أبناء طاجيكستان، بدعم من الأمم المتحدة والدول المراقبة وتوسيطها، من المتوقع أن يو<sup>ق</sup>ّع في موسكو غداً ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الاتفاق العام المعنى بالسلام والوفاق الوطني، وأن تدخل بذلك الجهود التي تبذلها سلطات البلد مرحلة نشطة وبناءة. وبطبيعة الحال، تقع على عاتق حكومة طاجيكستان المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الظروف وعودة الحياة الطبيعية التي تسمح بالعيش في البلد في سلام، وعن اتخاذ تدابير فعالة للإسراع في الانتعاش الاقتصادي للبلد في فترة ما بعد الصراع.

ونفهم أن دعم المجتمع الدولي في هذه الفترة الانتقالية، ونحن نتحرك من الصراع الأهلي إلى بناء مجتمع عادي مسامٍ، يعتمد إلى حد كبير على مدى سرعة التغلب على الصعوبات. وحكومة طاجيكستان عازمة على الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة والمتحدة الجوانب بأقل تكلفة.

ومن الواضح أنه سيتعين في الأجل القصير تقديم المساعدة الإنسانية إلى المقيمين في البلد الذي عانوا نتيجة للصراع العسكري، بغية التخفيف من حدة الأزمة

إن جمهورية مقدونيا بلد جميل يقع في شبه جزيرة البلقان. ولدينا العديد من البحيرات والأنهار الجميلة، والعديد من الغابات، والجبال والوديان الجميلة، ومناخنا متوسطي متعدل وصحي وشعبنا شعب متعلم. وبالتالي، لا يساورنا أدنى شك في أنه ينبغي لنا الاضطلاع بكل ما هو ضروري لتفادي تعریض هذه النعمة للخطر، لأننا لا نملك أي حق في ذلك. ويتمثل التزامنا في الاهتمام في أن تكون تنميتنا مستدامة وفي أن تظل بيئتنا محمية من التلوث والمخاطر الأخرى. وهذا يرجع، ببساطة، إلى أن مقدونيا لا تتنمي فقط إلى الجيل الحاضر؛ بل إلى الأجيال المقبلة أيضاً.

والهدف ذو الأولوية للدورة الاستثنائية الحالية، يتمثل في رأيي بلدي في تجديد الالتزامات التي قطعت في مؤتمر ريو في جدول أعمال القرن ٢١ وإصدار تعهدات رسمية بأن تلك الالتزامات ستنتهي في السنوات القادمة. وهذه الدورة الاستثنائية هل هي مستعدة للتصرف من أجل تحقيق هذا الهدف؟ وجوابنا هو "نعم". وإن الفشل في ذلك سيكون خطوة كبيرة إلى الوراء تنطوي على صعوبات غير منظورة بالنسبة لتطور التعاون الدولي. والاستعدادات لهذه الدورة كانت شاملة على المستويين الوطني والدولي، وفي الأمم المتحدة بصورة خاصة، ولذا نأمل أن تتكلل الدورة بالنجاح. فإذا التزمنا حقاً بمفهوم التنمية المستدامة وبفكرة أننا نعيش في عالم متكامل، وعلى كوكب واحد، وإذا كانت علينا العزيمة السياسية للعمل، فإن نتيجة مداولاتنا ستكون إيجابية.

فما هو الذي نضطلع به في جمهورية مقدونيا وعلى الصعيد الدولي لتنفيذ التزامات ريو الواردة في جدول أعمال القرن ٢١؟ إن جمهورية مقدونيا بلد أوروبي واقتصادها اقتصاد سوقي يمر بمرحلة انتقالية. ويتعطلب هذا الوضع اعتماد سياسات عامة أساسية ومحددة في جميع مجالات التنمية. وكمتابعة لالتزامات جدول أعمال القرن ٢١، والالتزامات الدولية الأخرى مثل خطة العمل الإيكولوجية الأوروبية، وسعياً وراء هدف تحقيق المعايير الأوروبية والعالمية العالمية، اعتمدت حكومة بلدي خطة عمل وطنية للبيئة، وبإمكاننا أن نوفر نسخاً منها للوفود المهتمة. إن خطة العمل إنجاز هام وأداة مناسبة للمتابعة الصادقة لسياسة مستدامة وللحماية بيئتنا والإبقاء عليها في حالة صحية وللحفاظ على المؤهل الطبيعي الجميل للبلد. وستنبع خطة العمل إذا مما اقتضادنا، وإذا حققنا النجاح في التجارة، وإذا توفرت الاستثمارات الأجنبية في بلدنا؛ وباختصار إذا سارت التنمية في بلدنا بصورة

الاقتصادية التي اضطاعت بها الحكومة على خلفية عملية السلام الجارية تَعَد بتحسين الأحوال المعيشية لشعبنا. غير أن حقائق الأمر الواقع تتطلب رأياً صريحاً بشأن الحالة التي تجري عليها الأمور: فبدون الظروف الخارجية المؤاتية لن نتمكن في المدى القصير من التصدي لمهام التأهيل ولا لمهام الإعمار. فنحن في المقام الأول، نحتاج من مجتمع المانحين أن يواصل بذل جهوده النبيلة لتوفير المساعدة الإنسانية لمعظم الفئات الضعيفة من السكان بالإضافة إلى الدعم الخارجي لإصلاحاتنا الاقتصادية. وإننا بحاجة إلى تدفق الاستثمارات إلى طاجيكستان وإلى مشاركة أكثر شاططاً من قطاعات التصدير عندنا في التجارة الدولية، وإلى اندماج تدريجي في الأنظمة المالية والتجارية الدولية.

وبالرغم من جميع الصعوبات التي أحاقت ببلدي، فإننا على استعداد، بالتعاون مع الدول الأخرى، للسير قدماً في إطار المبادئ التوجيهية التي أرسىت في جدول أعمال القرن ٢١، وللسعي إلى تحقيق نتائج ملموسة في جهودنا من أجل حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

وإن جميع عناصر مفهوم التنمية المستدامة ذات أهمية متساوية بالنسبة لنا، وهي لا تتجزأ.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد طاجيكستان على بيانه.

**اصطحب السيد راشد عليسوف رئيس وفد طاجيكستان، من المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ناستي تشالوفسكي، رئيس وفد جمهورية مقدونيااليو غوسلافية السابقة.

**اصطحب السيد ناستي تشالوفسكي، رئيس وفد جمهورية مقدونيااليو غوسلافية السابقة إلى المنصة.**

**السيد ناستي تشالوفسكي** (جمهورية مقدونيااليو غوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي، سيدى، أن أستهل بياني بالإعراب عن الارتياح الكبير لوفد بلدي، لرؤيتكم، وأنتم الممثل البارز لماليزيا الصديقة، تترأسون الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المكرسة للتنمية المستدامة.

"إضفاء الصبغة الأوروبية" وليس "إضفاء الصبغة البلقانية".

ويجب بذل كل الجهود لكافلة إنهاء هذه الدورة بنجاح. ووفدي يعمل في هذا الاتجاه. وسيكون أهم شيء في المستقبل تنفيذ التزامات ريو، وجدول أعمال القرن ٢١، والالتزامات التي سيجري الاتفاق عليها في الدورة الحالية. وهذا يساعد مساعدة كبيرة في تحقيق ما دعت إليه الجمعية العامة من أنه يتبع على منطقة البلقان أن تصير منطقة مستقرة للتعاون والتنمية بحلول عام ٢٠٠٠.

وسأزود رئيس الجمعية العامة والأمين العام بنسخ من خطة العمل البيئية الوطنية لبلدي.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد جمهورية مقدونيااليوغرافسلافية السابقة على بيانه.

اصطحب السيد ناستي تشالوفسكي، رئيس وفد جمهورية مقدونيااليوغرافسلافية السابقة، من المنصة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

اصطحب السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إلى المنصة.

**السيد ضيوف** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن قمة الأرض في ريو دي جانيرو أعطت دفعات قوية للأفكار والإجراءات التي تكفل التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة. وكان من الضروري حدوث تغير لا رجعة فيه في دلائل المستقبل في ضوء التحديات الرئيسية للقرن الحادي والعشرين، وهي تحسين رفاه السكان الذين يتزايد عدهم، وبخاصة بالقضاء على الجوع والفقر، وحماية موارد كوكبنا من أجل بقاء الأجيال المقبلة.

ولمواجهة هذه التحديات، اضطلعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بعملية إعادة هيكلة فأنشأت إدارة للتنمية المستدامة، لتتكفل أن يكون المنظور المستقبلي جزءاً لا يتجزأ من سياسات ومشاريع الإدارات القطاعية للزراعة، والآحرار، والصعيد، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبدأت منظمة الأغذية والزراعة برنامجاً طموحاً للمركزية يقرب خبرائها من حقيقة الواقع في الميدان ومن احتياجات المجتمعات الريفية.

متواصلة، وإذا اكتسبت جميع عناصر العملية المتواصلة، وإذا كانت مستدامـة.

وتحدد خطتنا الوطنية للعمل البيئي ما ينبغي عمله لتحسين نوعية الهواء والماء وتحسين إدارة النفايات الصلبة، وحفظ التنوع البيولوجي وتجميد غاباتنا والحفاظ عليها وما إلى ذلك.

وتحقيق هذه المقاصد يعتمد في المقام الأول علينا بطبيعة الحال، ولكن التعاون الدولي ضروري أيضاً، بل وأساسي في بعض المجالات. فعلى سبيل المثال، للحصول على استثمارات إضافية في المجال الأيكولوجي تحظى منهجية مقايضة الديون بالايكولوجيا بالأهمية القصوى، مثل إلغاء جزء من الديون الخارجية للبلد مقابل زيادة حماية البيئة، إلى جانب عناصر أخرى.

والتنمية في جمهورية مقدونيا في المستقبل تعتمد إلى حد كبير على الحالة في منطقتنا وعلى طريقة سير التكامل الأوروبي وسرعته. ونرحب بعولمة الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية إذا تفادت تهميش الاقتصادات الأصغر والأضعف. وتحرير التجارة العالمية وتحسين الوصول إلى الأسواق أمنان أساسيات لتنمية الاقتصادات. ومن الجوهرى عكس الاتجاه الحالي في المساعدة الإنمائية الرسمية لكي تصل إلى ٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وهذا يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لكثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة.

وينبغي لكل قطاعات السكان أن تشارك في هذا المجهود. ويجب تشجيع المجتمع المدني على الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً. ومن الجوهرى أن يحسن تشارط المعلومات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وعلينا أن تكون على وعي لا بالمشاكل البيئية العالمية فحسب، بل بقصص النجاح أيضاً.

والحاجة إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة تشغل الجميع. وسيكون المؤتمر القادم في كيوتو حدثاً هاماً جداً في هذا المضمار.

إن التعاون الدولي ضروري لتحقيق التقدم على جميع هذه الجبهات. والشيء الأساسي بالنسبة لبلدي - وأعتقد أنه أساسي أيضاً للبلدان الأخرى في المنطقة - هو أن تصبح بلدان البلقان جزءاً من التكامل الأوروبي في أقرب وقت ممكن. وأفضل استثمار في منطقة البلقان، من وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو

العامة والخاصة وتحافظ في نفس الوقت على البيئة. وبشكل أكثر تحديدا، تعهدوا بإشراك السكان والمنظمات الشعبية بشكل وثيق في وضع وتنفيذ خطط وبرامج محددة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وهي المياه، والتربة، والمواد النباتية والحيوانية، والمحيطات، والغابات، والمناخ.

ومنظمة الأغذية والزراعة مقتنعة بأن الاحتياجات الغذائية لمجموع سكان العالم يمكن الوفاء بها لعقود قادمة في إطار نظام التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب هنا الآن اتخاذ التدابير المناسبة لبناء بيئات اقتصادية وطنية تفضي إلى الاستثمار في القطاع الأولي، ويجب أن تمنح إجراءات التعاون الدولي سكان الأرضيات الأكثر حرمانا سيطرة على موارد المياه وإمكانية الحصول على التكنولوجيات الفعالة، والمدخلات الحديثة، والائتمانات والوصول إلى الأسواق.

والرسالة المدوية الآتية من روما هي أن الاستدامة والأمن الغذائي لا ينفصلان وأنه يجب التشدد على الزراعة والعالم الريفي في أية معاولة بشأن التنمية المستدامة. وإن التنفيذ المبكر للاتفاقات الدولية، مثل اتفاقية قانون البحار، وخطة عمل لبيزغ لحفظ الموارد الجينية للنباتات واستخدامها المستدام والاتفاقيات الثلاث المنبثقة مباشرة عن ريو يتسم، في هذا الإطار، بـاللحاج الشديد. وعلاوة على ذلك، يشكل تنفيذ توصيات الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات - وبخاصة من خلال فرق العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات برئاسة منظمة الأغذية والزراعة - مرحلة هامة نحو تعزيز النهج المشترك إزاء إدارة الموارد الطبيعية.

ولا تزال منظمة الأغذية والزراعة مقتنعة بأهمية الالتزامات التي قطعت في ريو قبل خمس سنوات. وإن التنفيذ التام للقرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة الأرض ومؤتمر قمة الأغذية العالمي سيقودنا إلى عالم أفضل وحياة تنعم بمزيد من الصحة، مع صون البيئة في ظل السلام والعدالة على كوكبنا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على بيانه.

**اصطحب** السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من المنصة.

والمنظمة، بوصفها الجهة القائمة بإدارة المهام المتعلقة بأربعة فصول من جدول أعمال القرن ٢١، قامت بالتعاون مع شركائها، بإعادة تركيز سياساتها وبرامجهما ومشاريعها مع الدول الأعضاء. ويجري وضع مفاهيم فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتعريف تلك الفكرة من خلال الحوار مع الشركاء. ويجري تطوير نهج جديد ومتكملا لإدارة استخدام الأراضي وحمايتها، وينفذ تدريجيا. ويجري تطوير وتنفيذ برامج عمل وطنية للأحراج في عدة بلدان. وأخيرا، يبذل جهد خاص فيما يتعلق بإدارة المناطق الجبلية.

وفضلا عن المسؤوليات المحددة التي تقع على عاتق منظمة الأغذية والزراعة عن هذه الفصول الأربع من جدول أعمال القرن ٢١، تضطلع المنظمة أيضا بدور جوهري في عدد من المجالات الأخرى. أولها تعريف السياسات الرشيدة وتنفيذها فيما يتعلق باستخدام موارد المياه. فالمياه مصدر ثمين جدا وسوف يصبح أكثر ندرة. ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن الزراعة أكبر مستهلك للمياه على الإطلاق، فتستهلك ٧٥ في المائة من إجمالي المياه المستخدمة، بينما تقدم الزراعة التي يستخدم فيها الري ٤ في المائة من الإنتاج العالمي للأغذية.

والمجال الثاني هو صياغة واعتماد مدونة سلوك لمصايد الأسماك المسؤولة. والثالث، هو أننا نعمل في مجال الطاقة المتتجدد الالزامية للإنتاج والتجهيز الزراعيين. وال المجال الرابع هو أننا نتعاون مع شركائنا وفقا لجدول أعمال المناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. والخامس هو أننا ندعم بشدة اتفاقية التنوع البيولوجي ونعمل مع أمانة الاتفاقية على وضع برنامج مشترك عن التنوع الاحيائي في الزراعة. والمجال السادس هو أننا نؤيد اتفاقية مكافحة التصحر التي يعقد أول مؤتمر لأطرافها في روما في أوائل تشرين الأول/أكتوبر برعاية مشتركة من الحكومة الإيطالية ومنظمة الأغذية والزراعة.

وإعلان روما المعنى بالأمن الغذائي العالمي وخطة العمل التي اعتمدتها قمة الأغذية العالمية كانا امتدادين طبيعيين لقمة ريو. ورؤساء الدول والحكومات وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى من ١٨٦ بلدا اجتمعوا في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وتعهدوا بالقضاء على الجوع وسوء التغذية عن طريق جملة أمرور منها تهيئة بيئه سياسية مستقرة ترتكز على احترام كل حقوق الإنسان، وكفالة تكافؤ الفرص للجميع وبخاصة النساء، وانتهاج سياسات اجتماعية واقتصادية تشجع المبادرات

وعادة ما يُنظر إلى فقراء الريف كمذنبين يسيرون في تدهور البيئة. لكنهم في واقع الأمر ضحايا. ففي المناطق التي تعاني من التدهور، ليس ثمة بدائل كثيرة لصغار المزارعين والرعاة وسكان الغابات سوى الإفراط في استخدام الأرض والمياه أو إساءة استخدامها وقطع الأشجار من أجل الحصول على الوقود في صراعهم من أجل البقاء. والتدهور الناتج عن ذلك يزيد من سوء فقرهم، ويزيد من حدة الانحدار الحلزوني. ولا بد من كسر هذه الحلقة المفرغة حتى يتمكن فقراء الريف من العمل دفاعاً عن قاعدة الموارد الطبيعية التي هي عماد معيشتهم.

والمفتاح الأساسي للقيام بذلك يتمثل في النهوض بما يسميه بيئته مؤاتية على المستوى المحلي. ومن العناصر الأساسية لهذه البيئة إنشاء نظام للتوسيع يحكمه الطلب ويتيح لفقراء المزارعين تكنولوجيا ناجحة تستهدف الحفاظ على البيئة، إلى جانب نظام مالي ريفي يتيح لهم إمكانية الوصول إلى الائتمانات والمدخلات المالية والاستثمارات الصغيرة. وإن توفير الأسواق العادلة القريبة والبنية الأساسية الدنيا على الأقل في شكل طرق ومرافق اتصالات أمر جوهري.

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمشروعاته التي تزيد على ٧٤٠ مشروعًا لمكافحة الفقر في المناطق الريفية في ١١٢ بلداً على مدار عقدين من عملياته،اكتسب خبرة واسعة في دعم التدخلات لتعزيز هذه البيئة الصغيرة. ودللت تلك المشاريع على وجود أمل بكسر الروابط السلبية بل وعكسها بين الفقر والتدهور البيئي. ومشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في النيجر يوضح كيف أن التدخلات المتواضعة نسبياً التي يضطلع بها المجتمع، والمستندة إلى المعرفة والعمل المحليين، يمكن أن يكون لها تأثيرها. وساعد المشروع هناك في اختبار وتحديث التقنيات التقليدية لحفظ التربة والمياه وتوفيرها على نطاق واسع مثل "دمي لونس" (demi-lunes) لجمع المياه وحفر غرس الأشجار المعروفة بـ "تاساس". ونتيجة لذلك، تحسّن إنتاج المحاصيل الزراعية تحسناً كبيراً، حتى في ظل الظروف العادمة والضعيفة لسقوط الأمطار. وهذه التقنيات البسيطة والرخيصة التي يسهل تطبيقها اعتمدت على نطاق واسع، حتى خارج نطاق منطقة المشروع. ويجري تحويل مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت سابقاً متآكلة وفاحلة إلى أراض صالحة للاستخدام المنتج.

وإحدى نتائج قيمة الأرض، اتفاقية مكافحة التصحر، تستجيب في الواقع لهذه الشواغل الأوسع. علاوة على

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي في القائمة هو السيد فوزي السلطان، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

**اصطحب السيد فوزي السلطان، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى المنصة.**

**السيد فوزي السلطان (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمس سنوات في مؤتمر قمة الأرض في ريو، توصل المجتمع الدولي إلى توافق جديد في الآراء بشأن ضرورة الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية وحماية مصالح الأجيال المقبلة. ومنذ مؤتمر ريو، دخلت حيز النقاش ثلاثة اتفاقيات دولية هامة بشأن القضايا البيئية، وتم الاتفاق على العديد من البرامج القطاعية. وقامت بلدان عديدة بوضع برامج تستند إلى جدول أعمال القرن ٢١، بينما سعت المؤسسات المتعددة الأطراف لأن تجعل الاستدامة البيئية في صلب عملياتها.

ولكن إذا طرح المرء السؤال عما إذا كان الناس الفقراء وإذا كانت البيئات الهشة في حالة أفضل اليوم، فإن الإجابة الصادقة على السؤال تنطوي على قدر من خيبة الأمل. والواقع أن لجنة التنمية المستدامة أكدت أن البيئة العالمية استمرت في تدهورها. وبطبيعة الحال، كانت كمية الموارد الإضافية التي حشدت منذ مؤتمر ريو صغيرة بالمقارنة مع الأرقام المشار إليها في ريو. وهذا بالتأكيد أحد العوامل الكامنة وراء هذه الاتجاهات المخيبة للآمال.

ومع ذلك هناك عناصر أخرى. فقد كان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من بين أولئك الذين تحججوا بحماس بأن تخفيف الفقر يجب أن يكون الموضوع الأساسي لجدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى أن لجنة التنمية المستدامة كررت في الآونة الأخيرة القول إن استئصال الفقر هو من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي.

ومع ذلك، لا يزال هناك اتجاه لإيلاء اهتمام بالقضايا البيئية الفردية والقطاعية، بدلاً من النظر إلى التنمية المستدامة من خلال منظور أوسع وأكثر تكاملاً وتركيزًا على البشر. فالشواغل البيئية المحددة تكون غالباً وبشكل أكبر في طبيعة الأعراض. ومع أهمية تناولها، فإن هدف قمة الأرض كان التصدي للأسباب الأساسية التي ترجع عادة إلى الفقر والنمط غير المستدام لاستخدام الموارد.

يكون في طليعة الجهود الرامية لتحقيق هذه الإمكانيات على أكمل وجه.

إن أثر مؤتمر ريو لن يقاس بعدد الاتفاques التي أبرمت بين الحكومات. بل إن الوعود التي أتى به لن يبدأ بالتحقيق إلا عندما يتم أحراز تقدم فعلي لعكس اتجاه تدهور الأراضي الهماتية والغابات والجداول والمناطق الساحلية التي توفر المأوى لنسبة كبيرة من الإنسانية. ونحن في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومن خلال الولاية المنوحة لنا للتركيز على قراءة الريف، نتطلع للاضطلاع بدور كامل في هذه المهمة النبيلة والحاصلة التي يتوقف على نجاحها مستقبلنا المشترك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على بيانه.

اصطبخ السيد فوزي السلطان، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلمة التالية على القائمة هي السيدة دينيس أوبراين، ممثلة الرابطة العالمية للزراعة المستدامة، نيابة عن المجموعة الرئيسية للمزارعين.

اصطبخت السيدة دينيس أوبراين، ممثلة الرابطة العالمية للزراعة المستدامة، إلى المنصة.

السيدة أوبراين (الرابطة العالمية للزراعة المستدامة) ترجمة شفوية عن الانكليزية: أسمي دينيس أوبراين، وأنا مزارعة مستدامة صغيرة من ولاية آيوا في الولايات المتحدة الأمريكية. إنني أتكلم أمامكم اليوم بوصفني أمًا وزارعة، وبالنيابة عن جميع مزارعي العالم، وليس بصفتي ممثلة لحكومة الولايات المتحدة.

لقد كنا، زوجي وأنا، نديرين حتى قبل عامين مزرعة متوسطة الحجم نحلب فيها ٤ بقرة ونزرع ٨ هكتارات تقريباً بالمحاصيل. ونظراً لازمة الدين التي عانى منها مزارعو الولايات المتحدة في الثمانينات، والتصنيع المكثف للزراعة، تخلينا عن العمل في المزرعة كمصدر وحيد لدخلنا. ويعمل زوجي الآن بدوام كامل بعيداً عن المزارعنة. ونحن، على غرار المزارعين الآخرين في العالم، سنتفق نسبة مئوية كبيرة من دخلنا طوال السنوات المقبلة على سداد الدين.

ذلك، وللمرة الأولى في تاريخ القانون البيئي، يُحسب فقراء الريف ومجتمعاتهم كجزء أساسي من الحل بدلاً من النظر إليهم على أنهم المشكلة. فإذا نفذت الاتفاقية بروحها الحقيقية على النحو المناسب، فإن من المرجح أن تساعد في تحسين حياة الملايين من القراء والناس الذين يفتقرن إلى الأمان الغذائي في المناطق شبه القاحلة والجافة.

ونظراً للإمكانات التي تنطوي عليها اتفاقية مكافحة التصحر، يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الدعم للبلدان في المراحل الأولى من تنفيذها للاتفاقية خلال المساعدة في إعداد البرامج الوطنية وتمويل مشروعات الاستثمار لبناء بيئة داعمة على المستوى المحلي. وهذه الأنشطة تستند إلى تجربتنا في التدخلات المماثلة لتلك التي اضططعنا بها في النيجر، بغية تهيئة ظروف تتيح للمزارعين الفقراء - وبخاصة النساء - العمل في إطار منظماتهم لحماية البيئة المحلية بينما يزيدون مداخيلهم ومحاصيلهم. الواقع أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قدم تمويلاً ممّا اعتمد الاتفاقية في ١٩٩٤، يقرب من ٦٠٠ مليون دولار للمشروعات والبرامج في المناطق الجافة التي تتعرض لخطر التدهور والتصحر.

والبلدان المتضررة يمكن أن تفعل الكثير من أجل أن تساعد نفسها، وليس أقله من خلال الإصلاح المؤسسي وإصلاح السياسة العامة. إلا أنها ليس بإمكانها الاضطلاع بذلك كله بمفردها. وتعترف اتفاقية مكافحة التصحر بأهمية الموارد الخارجية لتكامل التمويل المحلي من أجل العمل الوطني والم المحلي الفعال. وقد انعكس ذلك في إنشاء آلية عالمية لخدمة الأطراف في الاتفاقية. وأهم دور للآلية العالمية هو تشجيع تعبئة الأموال وتوجيه التمويل.

وقد قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بناءً على دعوة وجهت إليه، اقتراحًا لاستضافة الآلية العالمية للحجنة التفاوضية الحكومية الدولية للاتفاقية. ويتوخى اقتراحنا إنشاء آلية عالمية تعمل بالمشاركة مع المؤسسات المعنية الأخرى للمساعدة في تحسين فعالية تدفقات الموارد الموجودة وتحفيز تدفقات وموارد تمويل جديدة. ومن شأنه أيضاً أن يعطي أهمية خاصة لتعزيز تعبئة الموارد على الصعيد المحلي ومشاركة القطاع الخاص، فضلاً عن النهوض بدمج أكثر فعالية للموارد المقدمة بشروط ميسرة والموارد الخارجية المقدمة بشروط غير ميسرة. واتفاقية مكافحة التصحر هيأت إمكانات هائلة لمساعدة الملايين من فقراء المزارعين على التخفيف من ضعفهم وانعدام أمنهم الغذائي. ويعتمد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن

باليبيئة والموارد الطبيعية بوصفهما أساساً للنشاط الاقتصادي. وتكون الزراعة مستدامة عندما تكون سليمة إيكولوجيا، وقابلة للبقاء اقتصادياً، وعادلة اجتماعياً، ومناسبة ثقافياً، ومرتكزة على نهج علمي شامل". (المراجع نفسه، الفقرة ١١)

ولقد شاطرت خبراتي مع الآخرين، بصفتي مزارعة، عندما التقينا في روما قبل انعقاد مؤتمر قمة الأغذية العالمي عام ١٩٩٦. والنساء هناك أصدرن بياناً أعلن فيه الحاجة إلى ما يلي:

"إضفاء الطابع الديمقراطي على إمكانية الحصول على الموارد ولا سيما الأرض، والمياه، والحبوب، والملكية الفكرية، وتعزيز الزراعة المستدامة وإدارة الموارد على أساس مشترك؛ وإنشاء أنظمة تجارية محلية ركيزتها الناس والبنية التحتية؛ وتمكين المرأة عن طريق التمثيل المتساوي في هيئات صنع القرار على الصعد المحلية والإقليمي والوطني والعالمي؛ وإمكانية حصول النساء بصورة عامة، والفتيات بصورة خاصة، على التعليم؛ وإمكانية الحصول على الائتمانات ووسائل الدعم المالي الأخرى للمرأة؛ وما يناسب الريفين من التعليم والصحة، ووسائل الراحة والاستجمام، ورعاية الأطفال وأنظمة أخرى لدعم البنية التحتية تصممها المجتمعات الريفية المحلية لنفسها مع مراعاة الجنسين على حد سواء؛ والقبول بحق السكان الأصليين في أراضي أجدادهم".

وتشاطرنا أيضاً الخبرات المكتسبة عندما عقدت حركة دولية متنامية تدعى لا فيا كمبسينا (الطريق الريفي) تتتألف من مزارعين فلاحيين وعمال زراعيين وسكان أصليين، اجتماعاً لها في المكسيك العاصمة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ وأعلنت ما يلي:

"يجب أن يتمكن كل فرد من الحصول على كميات كافية من الأغذية السليمة والمغذية تتناسب مع تقاليده لحفظ حياة سليمة تتصف بكرامة إنسانية كاملة. وينبغي لكل دولة أن تعلن أن الحصول على الأغذية حق دستوري، وأن تضمن تنمية القطاع الرئيسي لكافلة الإعمال الملحوظ لهذا الحق الأساسي".

إن النموذج الصناعي للزراعة يسبب تدميراً اجتماعياً واقتصادياً وبطئاً في مناطقنا الريفية. وكثير من المزارعين يشكرون في استدامة هذا النموذج. ونتيجة لذلك، يتوجه المزارعون نحو طرائق إنتاج أكثر إيكولوجية. وتوجّه حكومات تدعم المزارعين في هذا العمل

إنني أعمل الآن وحدي في الزراعة بدوام كامل. ويتألف محصولي من الفراولة وتوت العليق والتفاح والهليون، وأقوم بتربية الدجاج والديك الرومي. وهذه المحاصيل معدة للاستهلاك المحلي، وأحاول أن أبقى على نظام صارم من التطبيقات المتمثلة في استخدام المواد العضوية فقط. والأرجح أن أولادي لن يزاولوا العمل الزراعي. فهذا العصر من الزراعة المصنعة قلماً يهيئ للمرء فرضاً للعمل في الزراعة.

هذه القصة ليست قصتي وحدي. إنها قصة تتكرر كل ساعة من كل يوم حيث يترك الناس باطرد المناطق الريفية ويتخلون عن الأنشطة الزراعية. وهذه الظاهرة منتشرة على نطاق عالمي. وإن إنتاج الأغذية في مزارع صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم تتقوض أساسه تدريجياً، وكذلك أساس المجتمع الريفي الذي يرجع الفضل في بقائه إلى منتجي الأغذية.

وفي ظل هذه الظروف، أوكلت إلى المهمة الجليلة المتمثلة في التكلم نيابة عن مزارعي العالم. وفي السنوات الـ ٢١ التي قضيتها في الزراعة، خضت دائماً المعركة السياسية لأصحاب المصالح الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وخلال ذلك الوقت، قام أصحاب مزارع صغيرة من شتى أنحاء العالم بزيارة مزرعتي، وقدمت بزيارة أصحاب مصالح إنتاجية صغيرة أو متوسطة الحجم في بلدان أخرى. وأنا لا أدعُك بأنني أفهم جميع مسائل المزارعين. ولكنني أعلم أن هناك عدداً من الصفات المشتركة التي نتشاطرها جميعاً.

عندما التقينا في مؤتمر قمة الأرض ناقشنا الخبرات التي اكتسبناها ووضعنا معاهدة الزراعة المستدامة للمنظمات غير الحكومية التي تنص على أن من الضروري بصورة ملحة أن

"تبعد عن نموذج الزراعة الشائع الضار لصالح أنماط جديدة مستدامة تكون منصفة وموضع مشاركة، لضمان السيطرة الكاملة على وسائل الإنتاج والموارد الطبيعية الموجودة بين أيدي الناس الذين يملكون الأرض، وكفالة مصدر دائم لدخلهم ومستويات عاليين الإنتاجية". (معاهدة الزراعة المستدامة للمنظمات غير الحكومية، الفقرة ١٠)

ولقد عرفنا الزراعة المستدامة بما يلي:

"هي نموذج للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي يقوم على رؤيا منصفة وموضع مشاركة للتنمية، تعترف

وأحث جميع الناس على مشاركة المزارعين في إنتاج الأغذية للاستهلاك المحلي. وأحث جميع الناس على التأني في تقييم حياتهم من زاوية الآخر الذي يخلفه على طبيعة كوكب صحي يمكن العيش فيه. ولكي نبقى جماعتنا موجودين على هذا الكوكب المتناهي، لا بد أن نراعي كل شيء نفعله في كل يوم من حياتنا. ولا يمكننا أن نحيا إلا إذا قمنا برد ما أخذناه.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر السيدة دينيس أوبراين، من الرابطة العالمية للزراعة المستدامة على بيانها.

**اصطحبت السيدة دينيس أوبراين، من الرابطة العالمية للزراعة المستدامة، من المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي على القائمة هو السيد شيكو سيل كمارا، من منظمة السلام للأطفال الدولية، زيارة عن المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب.

**اصطحب السيد شيكو سيل كمارا، من منظمة السلام للأطفال الدولية، إلى المنصة.**

**السيد كمارا** (منظمة السلام للأطفال الدولية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أمثل أمامكم هنا اليوم باعتباري الممثل الوحيد لنصف سكان العالم، السكان الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً. كما أنتني أمثل سيراليون، البلد الذي انهارت بنيته الأساسية نتيجة الانقلاب العسكري على الحكومة المنتخبة ديمقراطياً. إن بلدي يستحق فترة من الراحة. لقد جئت هنا في رحلة خطيرة بالسيارة حتى حدود غينيا وسيرا على الأقدام عبر الحدود وافتربت الأرض ثلاثة ليال على الرصيف انتظاراً للتأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة. ومع ذلك فإننيأشعر بالسعادة الغامرة والشرف إذ أمثل هنا. وأود أن أشكر حكومة الترويج على تحمل تكاليف سفري، كما أشكر العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجولييان وروزي من منظمة السلام للأطفال الدولية وأن كاليفورنديسيث وينيك من بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة الذين عملوا جاهدين لتمكنني من الحضور هنا.

منذ ريو وبلدي يعاني من الحرب الأهلية وزيادة الفقر وما يتربّ على ذلك من مشاكل اعتلال الصحة العامة وعدم المساواة بين الجنسين والافتقار إلى حقوق الإنسان وتدور البيئة. ما الذي يمكن أن يفعله الشباب حيال ذلك؟ حاول ١٠٠ من شباب مجموعتي، وهي مجموعة سيراليون

الانتقامي. فعلى سبيل المثال، توسيع مبادرات دفع تكاليف الانتقال إلى الأسمدة العضوية، وهي مبادرات اتخذت في أواخر الثمانينيات في الدانمرك والسويد والمانيا تشمل مزارعين في ١٥ بلداً أوروباً بمختص بالإطار القانوني الموحد لقرار الجماعة (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) رقم ٩٢/٢٠٧٨. وهناك أيضاً مثال على مشاركة الحكومة في منظمة برنامج الأغذية الخضراء في الصين. وهذه منظمة شبه حكومية، وعضو في الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية. ويقصر البرنامج استعمال المبيدات، ويزيد استعمال الأسمدة الحقلية العضوية. وثمة مثال آخر يأتي من بلدي بالذات، الولايات المتحدة. وهذا البرنامج يدعى برنامج البحث والتعليم الزراعي المستدام، ويتبع الفرصة للمزارعين كي يتعلموا كيفية اعتماد التطبيقات المستدامة.

إن إنتاج الأغذية يتطلب الرعاية المستدامة واستعمال الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه، والأرض والبذور. وإن المزارعين الذين يعملون في الأرض لا بد أن يكون لهم الحق في ممارسة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وفي الحفاظ على التنوع البيولوجي. والموارد الجينية نتيجة لآلاف السنين من التطور، وملكيتها تعود إلى البشرية بأسرها. ويجب أن يكون للمجتمعات المحلية الزراعية الحق في أن تستعمل وتحمي المصادر الجينية المتنوعة بحرية، بما في ذلك الحبوب التي طورتها عبر التاريخ.

ومع ذلك، لا بد لنا من أن نفهم أن جميع الجهود التي يبذلها المزارعون والحكومات والقطاع الخاص ستذهب سدى ما دامت الشركات عبر الوطنية تقاوم استعمال مبادئ التنمية المستدامة في عملياتها. ولن يشهد أحد منها العالم المستدام أو يشارك فيه ما دامت الشركات عبر الوطنية لا تحاسب على استعمالها غير المستدام للموارد العالمية. ومثلاً قال فخامة الرئيس موغابي، رئيس جمهورية زimbabوي، في الخطاب الذي القاه في الجلسة الأولى من هذه الدورة يوم ٢٣ حزيران/يونيه:

"ولقد ساعدت منظمة التجارة العالمية الشركات عبر الوطنية بفتح فرص اقتصادية أمامها على اتساع العالم، ولكنها لم تتحمل مسؤوليات تجاه البيئة، كما نشهده اليوم في المنافسة القاتلة والجشع الذي تقسم به أعمال تلك الشركات في الإجهاز على عملية التنمية المستدامة من جذورها."

إبني لست خبيرة اقتصادية، ولا عالمة أو باحثة، ولكنني، إلى جانب ٤٥ مليون مزارع، لدينا ما يحتاج إليه العديدون منكم ألا وهو علاقة وثيقة مع كوكبنا الأرضي.

شركاء في هذه الشراكة العالمية العظيمة من أجل التنمية المستدامة.

لكنكم، أنتم الحكومات، لابد أن تدعونا وأن تأخذوا زمام المبادرة. وفي هذا فإن سجل حكومات العالم الثالث وخاصة في أفريقيا سيئ جداً. لقد وقعت على تلك الوثيقة في ريو والتزملتم بالشراكة. لكنكم لم تنفذوا. ترىكم عدد البلدان النامية الحاضرة هنا التي ضمنت وفودها عناصر من الشباب؟ كم عدد الدول التي استفتلت الشباب في مقتراحات السياسة التي قامتم بإعدادها على مدى الأسابيع القليلة الماضية؟ ليس هناك الكثير. وربما لا أحد.

ومن أجل تمكين شباب اليوم، بدأت منظمة السلام للأطفال في سيراليون مبادرة كبيرة حول يوم الطفل الأفريقي لجمع الشباب مع صانعي القرار. وسيعمل الشباب كل الوقت المتاح لهم من أجل إدامة وتحسين الحياة لصالح الأجيال المقبلة لكننا نحتاج إلى عونكم. ونحتاج إلى نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب وهذا أمر مهم بالنسبة للتنمية المستدامة.

استمعت هذا الأسبوع إلى الحكومات، الواحدة تلو الأخرى، تقول إنها تتزم بـاستحصال الفقر. قلتم ذلك في ريو وفي كوبنهاغن. مع ذلك، يزداد الفقر في بلدي ولا يقل. والحياة قصيرة ومعظم أبناء جيلي سيموتون قبل أن يبلغوا عمران معظمكم هنا في هذه القاعة. ذلك نتيجة الفقر إليها الأصدقاء. ولهذا فإن معظم الشباب في بلدان مثل بلدي يحلمون بالخروج من هذه الأماكن الصعبة التي ولدوا فيها بحثاً عن مستقبل أفضل وحياة أفضل في أوروبا وأمريكا الشمالية وهذا هو عكس التنمية المستدامة.

وأعتقد أن بالإمكان القيام بالكثير للتخفيف من حدة المشكلات، لو أن فكرة التنمية المستدامة أصبحت الشاغل الأساسي لكل حكومة. هذه هي رسالتى الرئيسية إليكم. ضعوا التنمية المستدامة في صميم سياسات حكوماتكم وليس على الهامش. لابد أن تدعوا مبادرات الشباب التي تجعل الشباب أمثالى يريدون البقاء في بلدانهم ويحققون رخاءها.

إن بعثة الإنقاذ وأنا وضعنا مشروعنا باسمه مراكز التدريب على التنمية المستدامة - كافتريات الإنترنэт حيث يمكن للشباب وغيرهم تعلم تكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة في نفس المكان. بينما يقدمون خدمات تجارية فعالة بنوع من الربح. وقد حظي هذا البرنامج بدعم منتدى الشباب العالمي على صعيد منظومة الأمم

لمنظمة السلام للأطفال الدولية. تنظيم مؤتمر سلام يجمع الشباب والقادة السياسيين لكي يبحثوا أين تكمن المشاكل. بيد أن المؤتمر لم يعقد ولم نتمكن من جمع الأموال اللازمة. وقد تتساءلون هل كان يمكن لهذا المؤتمر أن يساعد؟ ربما لا، لكنه يمكن أن يعرف الشباب بالقضايا ويعطيهم الأمل في مستقبل أفضل. وهذا وحده يستأهل الجهد.

ولهذا أرجوكم: في المستقبل أرجو أن تعطوا الدعم الدولي لمبادرات الشباب.

وعدتم أن تفعلوا ذلك في مؤتمر قمة الأرض: فجدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٢٥ الفقرة ٩ (ز)، يعد بإعطاء دعم للبرامج والمشاريع والشبكات التي تشجع الشباب. لقد دعمتم بعض المبادرات ومنظمتي ممتنة غایة الامتنان لحكومات فنلندا وسويسرا وهولندا والنمسا وألمانيا والدانمرك والسويد التي دعمت برنامج بعثة الإنقاذ التابع لمنظمة السلام للأطفال الدولية.

إن الشباب بحاجة إلى أن يتعلموا مبادئ التنمية المستدامة. ونحن حريصون على ألا يظل التعليم من أجل هذا المفهوم النبيل مجرد أولوية منسية في السنوات الخمس القادمة.

لقد وجدنا في سيراليون أننا نتعلم جيداً معنى هذا المفهوم، باستخدام مؤشرات الاستدامة لبعثة الإنقاذ في مجتمعاتنا. لكنني جئت هنا اليوم لكي أوجه إنتارا إلى الحكومات: على الخصوص في أفريقيا ينبغي أن تعلموا المزيد بتعليمنا هذا المفهوم. أنتم تهملوننا. إذا كانا سنتعلم كيفية استدامة الحياة على هذا الكوكب يجب أن تجعلوا تعليم الاستدامة مفهوماً أساسياً في مناهج التعليم في المدارس. إن شباب بعثة الإنقاذ ومجموعات أخرى يريدون أن يفعلوا ذلك، ولهذا وضعنا نسختنا، نسخة الأطفال من جدول أعمال القرن ٢١ ومجموعة المؤشرات. لكننا دون دعمكم لن نستطيع أن نفعل شيئاً يذكر.

لذلك أرجوكم السادة الممثلين أن تدعوا مبادرات الشباب في مجال تعليم التنمية المستدامة.

إن الشباب يمكنهم أن يفعلوا الكثير بتعليم بعضهم بعضاً. تصلني أخبار، عن طريق شبكة بعثة الإنقاذ عن فتيات في سن ١٤ و ١٥ سنة يقمن بإدارة مدارس ابتدائية وحدهن في أماكن ذاتية من باكستان وفي بلدي وجميع أنحاء العالم يقوم الشباب بزراعة الأشجار وتشييد السدود لمنع التحات وتنفيذ برامج حماية الشعب المرجانية. وبوسعنا أن نفعل الكثير جداً إذا ما نظرتم إلينا

اصطحب السيد شيكو سيل كمارا، ممثل منظمة السلام للأطفال الدولية، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد ويليام ج. كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد ويليام ج. كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى المنصة.

الرئيس كلينتون (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل خمس سنوات تكانت دول العالم في ريو حول مقترن بسيط ولكنه ثوري: وهو أن تقدم الحاضر يجب ألا يكون على حساب المستقبل.

وفي عصرنا هذا أصبحت البيئة على رأس جدول الأعمال الدولي لأن الطريقة التي تكرم بها أمم ما البيئة سيكون لها تأثير، خيراً كان أم شراً، ليس على شعب تلك الأمة فحسب، ولكن على شعوب العالم كافة، والمحافظة على الموارد المشتركة بيننا أمر بالغ الأهمية، ليس لتنوعية بيئاتنا الفردية فحسب ولكن لاستقرار الاستقرار والسلم في داخل الأمم وفيما بينها. وكما قال أبو الحفظ البيئي في أمتنا، جون موير،

"عندما نحاول أن نلتقط أي شيء بمفرده، سنجد أنه مرتبط بكل شيء آخر في الكون".

وفي السنوات التي أعقبت ريو، كان هناك تقدم حقيقي في بعض المجالات. فقد حظرت الدول إلقاء النفايات المشعة في المحيطات، وقللت التلوث البحري الناجع عن مصادر بحرية. ونحن نعمل من أجل حماية الشعب المرجانية القيمة، وللحفاظ على الأسماك المهددة، ولو قف الزحف الصحراوي. وفي مؤتمر القاهرة المعنى بالسكان والتنمية أعدنا تأكيد الأهمية البالغة للجهود التعاونية لتنظيم الأسرة بالنسبة للتنمية المستدامة الطويلة المدى.

ونحن هنا في أمريكا عملنا على تطهير عدد قياسي من مقالب نفاياتنا السمية، ونعتزم تطهير ٥٠٠ مقلب آخر خلال السنوات الأربع القادمة. وسنستأنق قوانين جديدة لحماية مياهنا على نحو أفضل، وأنشأنا متنزهات وطنية ونصباً تذكارية، وعملنا على تنسيق جهودنا للحماية البيئية والنمو الاقتصادي وتحسين أحوال المجتمع، بمساعدة مجلس التنمية المستدامة.

المتحدة الذي عقد في فيينا. كما يحدوني الأمل أن يعمل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والاتحاد الأوروبي وفقاً للمبادئ التي أقرت في ريو، وأن تقدم التمويل لمراكز التدريب هذه.

وقد يبدو من المضحك إنشاء مثل هذه المراكز في سيراليون في الوقت الراهن لكن فكرة هذا المشروع تعطيني الأمل. وأنا أعرف أنها يمكن أن تتحقق وأن تدعم الآلاف من الشباب أمثالى لذلك فإنني أثق في أنكم ستدعمون هذه المشاريع. وأثق في أنها ستنجح ونتيجة لذلك ستكون هناك مبادرات شبابية كثيرة لمشاريع إيكولوجية مستدامة تحقق الأمان المالي والبيئي للشباب في بلدان مثل بلدي.

وأكرر، أرجو منكم دعم مبادرات الشباب من أجل مشاريع مستدامة.

اعطونا الأمل للخروج من عالم مختلف حيث نسير نائمين إلى القرن ٢١ دون خريطة أو شمعة. إن معظم الشباب يشعرون بالخوف من الجريمة والبطالة والوهم في عالم تسوده المصالح القصيرة النظر وعدم الاهتمام بالاحتياجات الطويلة الأمد للأجيال المقبلة مثل جيلنا.

آلاف الشباب يموتون يومياً بسبب أمراض قابلة للعلاج، بينما تنفق ٣ مليارات دولار في الدقيقة على تسليح أنفسنا ضد بعضنا. ولا يبدو أن في إمكاننا أن نحصل على مبلغ ١٧ مليون دولار، وهو المبلغ المطلوب لإنشاء برنامج لتشييد عدد السكان ضمناً لا تصريح البشرية مثل آفة الجراد. فتدمر الكوكب الذي يمنحنا الحياة. إن المستقبل يجب أن يتتصدر جداول أعمالنا إذا قدر لنا أن يكون لنا مستقبل.

وقد حدد الشباب في الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة ثلاثة أولويات هي التعليم، والتمويل، والشراكة. وأكرر هنا للجمعية اليوم وأتوسل، وأتضرع، وأنزف بكل إلحاح إلى الأعضاء لأن يدعوا مبادرات شبابنا التي ستتيح لنا فرصة حقيقة وتجعل لنا سهماً في تنفيذ ذلك المستقبل الذي أعطانا عنه جدول أعمال القرن العشرين لمحة وضاحية ومشوقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل منظمة السلام للأطفال الدولية على بيانه.

ونحن هنا في الولايات المتحدة يلزمـنا أن نعمل على نحو أفضل. فنحن بالرغم من أنـنا نـمثل ٤ في المائة من سكان العالم، نـتـجـ في الواقع أكثر من ٢٠ في المائة من غازات الدفيـة فيـهـ. وبصـراـحةـ إنـ سـجـلـناـ بـعـدـ رـيوـ لا يـكـفـيـ. ولـقـدـ حـظـيـنـاـ بـمـعـدـلـاتـ نـمـوـ عـالـيـةـ ومـلـايـنـ الـوـظـائـفـ خـلـالـ السـنـوـاتـ القـلـيلـةـ الـمـاضـيـةـ، وـلـكـنـ ذـلـكـ أـدـىـ إـلـىـ زـيـادـةـ اـبـعـاثـ غـازـاتـ الدـفـيـةـ بـالـرـغـمـ مـنـ اـعـتمـادـ أـسـالـيـبـ جـدـيـدةـ لـلـمـحـافـظـةـ. وـلـذـكـ يـجـبـ عـلـيـنـاـ أـنـ نـعـملـ أـفـضـلـ مـاـ عـمـلـنـاـ، وـسـنـجـ.

والـإـجـراءـ الـمـتـعـلـقـ بـنـوـعـيـةـ الـهـوـاءـ الـذـيـ اـتـخـذـتـهـ بـالـأـمـسـ خطـوةـ اـيـجـابـيـةـ أـولـىـ، وـلـكـنـ يـجـبـ أـنـ تـتـلـوـهـ اـجـراءـاتـ أـكـثـرـ. وـمـنـ أـجـلـ خـفـضـ غـازـاتـ الدـفـيـةـ وـنـمـوـ الـاقـتصـادـ، يـجـبـ أـنـ نـسـتـثـمـرـ بـقـدرـ أـكـبـرـ فـيـ تـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الـمـسـتـقـبـلـ. وـأـنـ أـقـوـمـ بـتـوجـيـهـ وزـرـائـيـ لـتـطـوـيرـهـاـ. وـيـجـبـ عـلـىـ أـنـ تـعـمـلـ مـعـاـ. وـيـجـبـ مـدـاـوـمـةـ كـلـ هـذـهـ الـجـهـودـ عـلـىـ مـرـسـنـينـ، بلـ وـعـلـىـ مـرـعـوـدـوـدـ. وـكـمـ قـالـ نـائـبـ الرـئـيـسـ غـورـ يومـ الإـثـنـيـنـ،

"الـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ تـقـتـضـيـ الـالـتـزـامـ الـمـسـتـدـامـ".

وبـذـكـ الـلـتـزـامـ، يـمـكـنـنـاـ تـحـقـيقـ النـجـاحـ.

وـيـجـبـ أـنـ نـبـتـكـرـ تـكـنـوـلـوـجـيـاتـ جـدـيـدةـ وـأـنـ نـضـعـ استـرـاتـيـجـيـاتـ جـدـيـدةـ، مـثـلـ الـاـتـجـارـ بـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـانـبعـاثـاتـ الـتـيـ تـحدـ منـ التـلـوـثـ وـتـدـعـمـ النـمـوـ الـاـقـتصـادـيـ الـمـتـواـصـلـ فيـ آـنـ مـعـاـ. وـنـحـنـ فـيـ الـعـالـمـ الـمـتـقـدـمـ النـمـوـ عـلـيـنـاـ وـاجـبـ فيـ هـذـهـ الشـأنـ نـحـوـ أـنـفـسـنـاـ، وـبـنـفـسـ الـقـدـرـ نـحـوـ الـبـلـدـانـ الـنـامـيـةـ. وـالـعـدـيدـ مـنـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الـتـيـ سـتـسـاعـدـنـاـ فـيـ الـوـفـاءـ بـمـقـتضـيـاتـ الـمـعـاـيـرـ الـجـدـيـدةـ لـنـوـعـيـةـ الـهـوـاءـ فـيـ أـمـريـكاـ. يـمـكـنـ أـنـ تـسـاعـدـنـاـ أـيـضاـ فـيـ مـواجهـةـ تـغـيـرـ الـمـنـاخـ. وـهـذـاـ تـحدـ يـجـبـ أـنـ نـتـصـدـيـ لـهـ فـورـاـ، وـهـوـ تـحدـ أـعـتـزـمـ شـخـصـيـاـ أـنـ أـضـطـلـعـ فـيـهـ بـدـورـ حـاسـمـ.

ولـكـيـ نـضـطـلـعـ نـحـنـ فـيـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ بـدـورـنـاـ يـجـبـ أـوـلـاـ أـنـ نـقـعـ الشـعـبـ الـأـمـريـكيـ وـالـكـوـنـغـرـسـ بـأـنـ مـشـكـلـةـ تـغـيـرـ الـمـنـاخـ مـشـكـلـةـ حـقـيقـيـةـ وـمـاـشـلـةـ. وـسـأـعـدـ مـؤـتـمـراـ لـلـبـيـتـ الـأـبـيـضـ بـشـأـنـ تـغـيـرـ الـمـنـاخـ فـيـ وـقـتـ لـاحـقـ مـنـ هـذـاـ الـعـامـ لـيـبـسـطـ الـحـقـائقـ الـعـلـمـيـةـ أـمـامـ شـعـبـنـاـ حـتـىـ يـتـفـهـمـ أـنـنـاـ يـجـبـ أـنـ نـعـملـ، وـلـيـبـسـطـ الـحـقـائقـ الـاـقـتصـادـيـةـ حـتـىـ يـتـفـهـمـ الـفـوـائدـ وـالـتـكـالـيفـ. فـيـتـوـفـرـ أـفـضـلـ الـأـفـكـارـ وـالـاـسـتـرـاتـيـجـيـاتـ، مـعـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الـجـدـيـدةـ، وـزـيـادـةـ الـاـنـتـاجـ وـفـعـالـيـةـ الـطاـقةـ، بـوـسـعـنـاـ أـنـ نـحـولـ هـذـاـ التـحـديـ لـصـالـحـنـاـ. وـسـنـعـملـ مـعـ شـعـبـنـاـ، وـسـنـذـهـبـ إـلـىـ مـؤـتـمـرـ كـيـوـتـوـ بـالـتـزـامـ أـمـريـكـيـ قـويـ بـحـدـودـ وـاقـعـيـةـ وـمـلـزـمـةـ مـنـ شـأـنـهـاـ أـنـ تـخـفـضـ كـثـيرـاـ اـبـعـاثـ غـازـاتـ الدـفـيـةـ عـنـنـاـ.

وـبـالـأـمـسـ أـعـلـنتـ عنـ أـوـسـعـ جـهـودـ نـقـومـ بـهـاـ لـتـحـسـينـ نـوـعـيـةـ الـهـوـاءـ فـيـ بـلـدـنـاـ خـلـالـ ٢٠ـ سـنـةـ، مـاـ سـيـنـجـ عـنـهـ اـنـخـفـاضـ مـسـتـوـيـاتـ الضـبابـ الـدـخـانـيـ بـدـرـجـةـ كـبـيرـةـ، وـلـلـمـرـةـ الـأـوـلـىـ مـطـلـقاـ، نـحـددـ مـعـايـرـ لـخـفـضـ مـعـدـلـاتـ الـجـسـيـمـاتـ الـدـقـيقـةـ الـعـالـقـةـ فـيـ الـجـوـ الـتـيـ تـشـكـلـ السـنـاجـ. وـفـيـ أـمـريـكاـ ظـلـلتـ حـالـاتـ الـإـصـابـةـ بـالـرـبوـ عـنـدـ الـأـطـفـالـ فـيـ اـرـتـفـاعـ سـرـيعـ وـهـيـ إـلـىـ إـنـ تـشـكـلـ أـكـبـرـ سـبـبـ مـنـفـرـدـ لـدـخـولـ أـطـفـالـنـاـ الـمـسـتـشـفـيـاتـ. وـسـتـسـاعـدـ هـذـهـ الـتـدـابـيرـ عـلـىـ تـغـيـيرـ ذـلـكـ، وـعـلـىـ تـحـسـيـنـ صـحـةـ النـاسـ مـنـ جـمـيعـ الـأـعـمـارـ وـعـلـىـ الـحـيـلـوـلـةـ دـوـنـ حـدـوـثـ ١٥ـ ٠٠٠ـ حـالـةـ وـفـاةـ مـبـكـرـةـ فـيـ السـنـةـ.

وـلـاـ يـزالـ أـمـامـنـاـ الـكـثـيرـ مـاـ يـنـبـغـيـ عـمـلـهـ، وـبـخـاصـةـ فـيـ التـقلـيلـ مـنـ مـسـاـهـمـةـ أـمـريـكاـ فـيـ تـغـيـرـ الـمـنـاخـ الـعـالـمـيـ.

إـنـ الـعـلـمـ وـاـضـحـ وـقـاطـعـ: وـهـوـ يـقـولـ إـنـنـاـ نـحـنـ الـبـشـرـ نـغـيرـ الـمـنـاخـ الـعـالـمـيـ. فـتـرـكـيـزـاتـ غـازـاتـ الدـفـيـةـ فـيـ الـغـلـافـ الـجـوـيـ بـلـغـتـ أـعـلـىـ مـسـتـوـيـاتـ لـهـاـ خـلـالـ أـكـبـرـ مـنـ ٢٠٠ـ ٠٠٠ـ سـنـةـ وـهـيـ فـيـ حـالـةـ اـرـتـفـاعـ حـادـ. وـإـذـ لـمـ يـتـغـيـرـ هـذـاـ الـاتـجـاهـ يـتـوـقـعـ الـعـلـمـاءـ أـنـ يـرـتـفـعـ مـسـتـوـيـ الـبـحـارـ قـدـمـيـنـ أـوـ أـكـبـرـ خـلـالـ الـقـرـنـ الـقـادـمـ. وـهـذـاـ يـعـنيـ فـيـ أـمـريـكاـ أـنـ تـغـرـقـ ٩ـ ٠٠٠ـ مـيـلـ مـرـبـعـ فـيـ فـلـورـيـداـ وـلـوـرـيـاـنـاـ وـغـيرـهـاـ مـنـ الـمـنـاطـقـ السـاحـلـيـةـ الـأـخـرىـ. وـفـيـ آـسـياـ، سـتـضـيـعـ ١٧ـ فـيـ الـمـائـةـ مـنـ بـنـغـلـادـيشـ، وـهـيـ مـسـاحـةـ أـرـضـ يـعـيـشـ عـلـيـهـاـ ٦ـ مـلـايـنـ نـسـمـةـ الـآنـ. وـبـعـضـ سـلـسلـاتـ الـجـزـرـ مـثـلـ مـلـديـفـ سـتـخـتـفـيـ إـذـ لـمـ نـسـطـعـ عـكـسـ هـذـهـ التـبـيـؤـاتـ.

وـسـتـعـوـقـ تـغـيـرـاتـ الـمـنـاخـ الـزـرـاعـةـ، وـتـتـسـبـبـ فـيـ مـوـجـاتـ قـاسـيـةـ مـنـ الـجـفـافـ وـالـفـيـضـانـاتـ وـانتـشـارـ الـأـمـراضـ الـمـعـدـيةـ، الـتـيـ سـتـوـاجـهـنـاـ بـمـشـكـلـةـ كـبـرـىـ فـيـ أـحـسـنـ الـظـرـوفـ فـيـ الـقـرـنـ الـحـادـيـ وـالـعـشـرـيـنـ. فـقـدـ تـكـوـنـ هـنـاكـ ٥٠ـ مـلـيـونـ أـوـ أـكـبـرـ مـنـ حـالـاتـ الـإـصـابـةـ بـالـمـلـارـيـاـ سـنـوـيـاـ. وـيـمـكـنـ أـنـ نـتـوـقـعـ مـزـيـداـ مـنـ الـوـفـيـاتـ بـسـبـبـ الـإـجـهـادـ الـحـرـارـيـ؛ فـقـبـلـ عـامـيـنـ فـقـطـ، هـنـاـ فـيـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ، شـهـدـنـاـ فـيـ مـدـيـنـةـ شـيـكـاـغـوـ مـأـسـاةـ وـفـاةـ أـكـبـرـ مـنـ ٤٠٠ـ مـنـ مـوـاطـنـيـنـاـ مـاـتـوـ خـلـالـ مـوجـةـ حـرـارـيـةـ شـدـيـدةـ.

ماـ مـنـ أـمـةـ بـمـنـجـاهـةـ مـنـ هـذـاـ الـخـطـرـ، وـمـاـ مـنـ أـمـةـ يـمـكـنـ أـنـ تـتـهـرـبـ مـنـ مـسـؤـولـيـتـهاـ عـنـ مـوـاجـهـتـهـ. وـيـجـبـ عـلـيـنـاـ جـمـيعـاـنـاـ أـنـ نـقـعـ بـأـدـاءـ وـاجـبـنـاـ - الـدـوـلـ الصـنـاعـيـةـ الـتـيـ تـبـثـ أـكـبـرـ كـمـيـاتـ مـنـ غـازـاتـ الدـفـيـةـ فـيـ الـوقـتـ الـراـهـنـ، وـالـدـوـلـ الـنـامـيـةـ، الـتـيـ تـتـزـاـيدـ اـبـعـاثـاتـ غـازـاتـ الدـفـيـةـ عـنـدـهـاـ بـسـرـعـةـ، وـإـنـتـيـ أـشـيدـ بـالـاتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ لـتـرـكـيـزـهـ الـقـويـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ، وـبـالـبـنـكـ الـدـوـلـيـ لـوـضـعـهـ مـعـايـرـ بـيـئـيـةـ لـلـمـشـرـوـعـاتـ الـتـيـ سـيـمـولـهـاـ فـيـ الـعـالـمـ الـنـامـيـ.

وأود أن أشير بإيجاز إلى ثلاث مبادرات أخرى تقوم بها للتعامل مع تغير المناخ وللدفع إلى الأمم بالتنمية المستدامة هنا وفيما وراء حدودنا.

أولاً، لمساعدة الدول النامية في خفض انبعاث غازات الدفيئة، ستقدم الولايات المتحدة مبلغ بليون دولار من المساعدة خلال السنوات الخمس القادمة لدعم فعالية الطاقة، وتطوير مصادر بدائل للطاقة، وتحسين إدارة الموارد لتشجيع النمو الذي لا يترك آثاراً مضرة بالمناخ.

ثانياً، سنتخذ المزيد من الإجراءات لتشجيع الاستثمارات الخاصة على الوفاء بالمعايير البيئية. ومؤسستنا للاستثمار فيما وراء البحار ستطلب من الآن فصاعداً بأن تلتزم المشاريع التي تستثمر فيها بمبادئ توجيهية بيئية جديدة ومعززة، تماماً مثلما يفعل مصر فنا للتصدير والاستيراد، ومثل ما أتمنى أن يفعله سريعاً حلفاؤنا وأصدقاءنا. فالمبادئ التوجيهية المشتركة من أجل الاستثمار المسؤول تؤدي بوضوح إلى نمو أكثر استدامة في الدول النامية.

ثالثاً، يجب أن نزيد من استعمالنا للتكنولوجيات الجديدة حتى ونحن ننتقل إلى تطوير المزيد من التكنولوجيات الجديدة. ونحن نعمل بالفعل مع صناعتنا في مجال السيارات لانتاج سيارات في أوائل القرن القادم تكون أكفاءً من حيث استخدام الوقود بثلاث مرات من سيارات اليوم. وسنعمل الآن مع مؤسسات الأعمال والمجتمعات المحلية لاستخدام طاقة الشمس لخفض اعتمادنا على الوقود الأحفوري بتركيب صفائح الطاقة الشمسية فوق مليون سقف جديد في بلدنا بحلول عام ٢٠١٠. إن التقاط دفء الشمس سيساعدنا على خفض درجة حرارة الأرض.

وفي جميع ثقافاتنا علمنا منذ الأزل أنه، كما ورد في الكتاب المقدس: "جيل يمضي وجيل يأتي والأرض قائمة مدى الدهر". (الكتاب المقدس، سفر الجامعه، الفصل الأول، الآية ٤) ويجب أن نعزز رعايتنا للبيئة حتى يتحقق ذلك، وحتى نكفل أنه، عندما يذهب هذا الجيل، سيرث هذا الشاب الذي تكلم قبلي مباشرة، وكل أبناء جيله، أرضاً غنية زاخرة بالخيرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه.

اصطحب السيد ويليام جيفرسون كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من المنصة.